الاعتراض و انتقاض الاعتراض بين الدَّماميني و ابن أقبرس لشرح الصَّفديّ على لاميَّة العجم

(الجزء الأوَّل: مسائل النَّحو)

The objection and the rebuttal of the objection between Aldamamini and Ibn Aqbars to Alsafadi's explanation for Lamiyatil 'Ajam (**Persian lamiya**).

(Part I: Grammar)

د. فهيد بن رباح بن فهيد الرَّباح

الأستاذ المشارك في قسم النَّحو والصَّرف وفقه اللغة

كليَّة اللغة العربيَّة- جامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلاميَّة.

Dr. Fuhaid Rabah Fuhaid Ar Rabah.
Associate professor of grammar and morphology at the College of Arabic Language.

Imam Muhammad Bin Saud Islamic University.

ملخَّص البحث.

يكشف هذا البحث عن اعتراضات الدَّماميني (٨٢٧هـ) النَّحويَّة لشرح الصَّفديّ على لاميَّة العجم، كما يعرض لنقض الاعتراضات من ابن أقبرس (٨٦٢هـ) الَّتي حاول فيها ردَّ ما اعترضه الدَّماميني نصرةً للصَّفديّ.

وعند إعمال النَّظر في الاعتراض والانتقاض يتخالج النَّاظر المراوحة والمزاوجة ما بين عِلميَّة الاعتراضات والرُّدود في العرض والطَّرح وبين انفعاليَّتها، ويتغيَّا كاشفاً ما كان مستنده علميّاً وما كان انفعاليّاً.

وأبان البحث التَّكلُّف والوجاهة من عدمهما في الاعتراض وفي الانتقاض، وأبرز كذلك ما جنح به لفظ المعترض وعبارته من التَّعدِّي والتَّنقُّص، ومثله ما جنح به كلام المنتقض ممَّا هو خلاف العلميَّة، وبابه الذَّمُّ، والشَّتم، والانتقاص.

الكلمات المفاتح: التَّكلُّف/ المتانة/ الرَّدُّ/ النَّقد/ الذَّمُّ.

Abstract:

This research reveals Aldamamini's grammatical to Alsafadi's explanation of the Lamiyatil 'Ajam (Persian Lamiya)

827 Anno Hegirae

It also refutes the objections of Ibn Aqbars (862 anno hgirae) in which he tried to refute what aldamamini objected to in support of alsafadi

When considering objections and rebuttals, the observer experiences the fluctuation and confusion between the scientificity of objections and responses in presentation and their emotionality and changes revealing what was scientifically based and what was emotional.

The research showed the affectation and validity or lack thereof in objection and rebuttal and also highlighted what the objector's word and phrase misdemeanored such as transgression and diminution, and likewise what the disapproving person's speech misdemeaned, which is contrary to scientific knowledge, and its chapter is disparagement, cursing, and deprecating.

***Keywords**: (affectation -durability - response -criticism - censure).*

المقدّمة:

الحمد لله وحده، والصَّلاة والسَّلام على مَن لا نبيَّ بعده.

أمَّا بعدُ فليس أمر النَّقد غريباً في التَّواليف والمصنَّفات، ولا نادراً في التُّراث ولا حدوثه عزيزاً بين الكتب والمدوَّنات، وأَمْرُ النَّقد والاعتراض واقع في شتَّى العلوم ومختلف المعارف والفنون سائر العصور قديمها وحديثها، والنَّقد حينئذٍ فيه إعذاب للمورد المنقود، فلولا قيمته لما اعترض عليه، وقد دأب العلماء على ذلك لصوقاً بالحقيقة، وتبياناً للصَّواب.

وقد أثمر هذا الجهد علماً جديداً هو فن الردود وردود الردود، يزين ذلك حسن الاحتجاج وقوَّة الاستنباط، وبقي ما قيَّدوه وضبطوه مُعلِماً بمكانتهم، ومذيعاً لجليل علمهم.

لاميَّة العجم نصٌّ أدبيٌّ تراثيٌّ لقد اطَّلعت عليها قديماً إبَّان الدِّراسة الجامعيَّة، ثُمَّ انطوى عقدان أو يزيد، وبعد تصرُّم هذه السِّنين وقع في يدي كتاب جديد مطبوع طباعة أنيقة بتحقيق عالٍ، وهو كتاب (**نزول الغيث الَّذي انسجم في شرح لاميَّة العجم؛ للدَّماميني**)، فأثار شجناً مخبوءاً، وعند تقليبي للكتاب وجدتُه يحوي نقداً علميّاً، واعتراضاتٍ في علوم العربيَّة، وأخصُّ منها النَّحو والصَّرف والإعراب، وحروف المعاني.

وقد ذكر محقِّق الكتاب المحقِّق القدير (أد. عبد السَّلام الهمَّالي سُعُود) أنَّه قد صُنِّف ردٌّ على هذا الكتاب عنوانه (**تحكيم العقول بأفول البدر بالنُّزول؛ لابن أقبرس**)، وأنَّه شارعٌ في تحقيقه ونشره، فحَرَصتُ على قنيته، ولم يطل أمدٌ حتَّى أطلَّ هذا الكتاب، ثُمَّ تلاه شرحُ الصَّفديّ للَّاميَّة كلاهما بتحقيق الهمَّاليّ عينه، وكان عنوانه (**غيث الأدب الَّذي انسجم في شرح لاميَّة العجم**)، فاجتمعت الثَّلاثة، وأكانت هذا البحث.

وعند إعمال النَّظر في الاعتراض والانتقاض يتخالج النَّاظر وقوع مراوحة ومزاوجة في الأحكام ما بين عِلميَّتها في العرض والطَّرح وبين انفعاليَّتها؛ لذا جاء هذا البحث كاشفاً ما كان مستنده علميّاً وما كان انفعاليّاً في فقرتي التَّعليق والحكم.

وكانت الاعتراضات متنوِّعة كثيرة، وقد قصرتُ النَّظر منها على ما كان في النَّحو وما يُلحَق به، فجمعتُها فاجتمعت، ولما أن اجتمعت وجدتها ما بين نحوٍ، وصرفٍ، وإعرابٍ، وأدواتٍ تأصيلاً ومعاني، ورسم هجاء وغيرها، وأعدت فيها نظراً وآلفتُ ما بينها مراعِياً في ذلك عدد المسائل

والمحتوى، فكان أن اجتمعت على أكثر من جمع، فجهلتها ثلاثة أجزاء؛ الجزء الأوَّل في النَّحو، والثَّاني للإعراب، والثَّالث للصَّرف والأدوات، وهذا البحث مقصور على الجزء الأوَّل، وأمَّا الجزءان الثَّاني والثَّالث فعسى أن يتيسَّر نشرهما لاحقاً.

هذا، وإنَّه عند النَّظر في التُّراث العربيّ والبحث عن وجود مثل هذه الاعتراضات ومثل الرَّدِّ على الاعتراضات ونقضها، أوُجِدَتْ فيه أم خلا منها؟ فالجواب: نعم، وجدت، وللمثال أذكر ما يأتي:

- اعتراض ابن خالويه على كتاب أبي عليٍّ الفارسيّ (الإغفال)، وسمَّىٰ كتابه النَّاقد (الهاذور)، وردَّ عليه أبو عليٍّ بكتاب سمَّاه (نقض الهاذور).
- (المسائل العشر المتعبات إلى الحشر) لملك النُّحاة أبي نزار، وردَّ ابن برّي عليه، ونقض جواباته عن المسائل.
- (إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزَّجَّاجيّ) لابن السَّيد البطليوسيّ.
- (النَّقض على الممتع لابن عصفور) لابن هشامٍ الخضراويّ.
- واعتراضات الدَّماميني على كتاب (مغني اللبيب) لابن هشام، وردَّ الشُّمنِّيّ عليه بكتاب اسمه (المنصف من الكلام على مغني ابن هشام).
- شرح لاميَّة العرب لعاكشٍ اليمنيّ، وردَّ ابن التَّلاميد الشَّنقيطيّ عليه، واسم كتابه "إحقاق الحقِّ وتبريء العرب ممَّا أحدث عاكشٌ اليمنيُّ في لغتهم ولاميَّة العرب".

وما ذكرتُه نماذج من النَّقد في عصور مختلفة، ممَّا له عُلقة بما نحن فيه إمَّا من جهة نوع المصنَّف وإمَّا من جهة طريقة النَّقد أو الرَّدِّ، وما إليها.

وأمَّا موضوعي هذا بجناحَيه الاعتراض والنَّقض فلم يُطَّرق بدراسةٍ معاً حسبما اطَّلعت عليه، وقد عُني بأحد جزئَيه، وهو ما يخصُّ الدَّماميني، وكذا الأصل شرح الصَّفديّ، من ذلك الآتي:

- دراسة المسائل النَّحويَّة والتَّصريفيَّة في كتاب (الغيث المسجم في شرح لاميَّة العجم للصَّفديّ)؛ د. حسن بن يحيى بن أحمد ضائحي، العام (١٤١٢هـ). (رسالة علميَّة).
- اعتراضات بدر الدِّين الدَّماميني ومناقشاته في (نزول الغيث) لصلاح الدِّين الصَّفديّ في شرحه (الغيث المسجم في شرح لاميَّة العجم) دراسة نحويَّة وصرفيَّة؛ أ. وديعة رحيل إبراهيم، العام (١٤٣٥هـ). (رسالة علميَّة).

- منهج الدَّماميْنِ في اعتراضه على الصَّفديّ في شرحه لقصيدة لاميَّة العجم؛ د. محمود محمَّد العموديّ، العام (١٤٣٩هـ). (بحث منشور).

وبعد هذا فقد ائتلف هذا البحث من مقدمةٍ، وتمهيدٍ، والمسائل النَّحويَّة، وعددها تسع عشرة مسألة، تليها خاتمة، فثَبَتٌ للمصادر والمراجع.

وقد جرت دراسة المسائل على النَّسق الآتي:

- أورد **المسألة** بذكر عدٍّ لها مع تقييدها بعنوانٍ خاصٍّ بها يحكي المسألة.

- أذكر بيت اللاميَّة الَّذي جاءت في شرحه وبيانه المسألة سواء أكانت المسألة في ألفاظ البيت أو في معانيه، أم في تلافيف شرح البيت، ومطارح الحديث في شُعَبِهِ؛ لأنَّ الصَّفديَّ يستعرض القول ويستطرد، فأذكر الآتي: (**قول الصَّفديّ، واعتراض الدَّماميني، وانتقاض ابن أقبرس، والتَّعليق، والحكم**)، وسار ترتيب المسائل بحسَب ورودها في الأصل، والنَّقد، والاعتراض.

والخطَّة منسوقة مبنيَّة على وَفق التَّرتيب الآتي:

- **المقدِّمة**: (فيها دوافع البحث، ومشكلته، ومقاصده).
- **التَّمهيد**: (وقد بني على نقطتين هما حديث عن المؤلِّفين الثَّلاثة، وحديث المؤلَّفات الثَّلاث).
- **المسائل النَّحويَّة**، وهي تسع عشرة مسألة.
- **الخاتمة**.
- **ثبت المصادر والمراجع**.

وختاماً أتقدَّم بالشُّكر لعمادة البحث العلميّ بجامعتي العريقة جامعة الإمام محمَّد بن سعودٍ الإسلاميَّة إحدى منارات العلم في بلادنا المملكة العربيَّة السُّعوديَّة، فلها الشَّكر على تمويلها هذا المشروع بمنحةٍ بحثيَّةٍ ذات الرَّقم (٢٢١٤٠٤٠٠٩).

هذا، وإنّي لأرجو الله أنّي وفّقتُ فيما نحوتُ، وعدلت فيما رقمت.

والله وليُّ التَّوفيق.

التَّمهيد:

استهلالاً لهذا البحث أروم جعل مهاد الحديث في الوقوف عند نقطتين تسطع منهما معالم هذا البحث، وهاتان النُّقطتان مبناهما المؤلِّف والمؤلَّف، وعليهما سيكون مدار حديث التَّمهيد.

أولاً: حديث المؤلِّفين.

المؤلِّفون ثلاثة: الصَّفديُّ، والدَّماميُّ، وابن أقبرس، ولقد كنت مسبوقاً إلى تراجمهم قديماً وحديثاً، وقد كفاني محقِّق كتبهم الثَّلاثة هو "أ.د. عبد السَّلام الهمَّاليّ سُعُود"[(١)] أمر ذلك.

أ- الصَّفديُّ[(٢)]:

هو صلاح الدِّين خليل بن الأمير عزِّ الدِّين أيبك بن عبد الله الألبكيُّ الصَّفديُّ، الشَّافعيُّ مذهباً، ولد في العام (٦٩٦هـ) بمدينة صفد، ونشأ نشأة أبناء الأمراء، وكانت نشأته نشأة عربيَّة إسلاميَّة، فقد حفظ القرآن صغيراً، ونشط في طلب العلوم الإسلاميَّة من حديث وتفسير وفقه وأصول ونحو وصرف وأدب، وغيرها من علوم عصره، ومال إلى طلب الفنون الجميلة من خطٍّ ورسمٍ وتزويقٍ، وقد دفعه ذلك إلى طلب الجمال في اللغة المتمثِّل في المحسِّنات البديعيَّة في النَّظم والتَّرسُّل، وفي التَّوقيع والسَّجع، وأخذ العلم عن علماء عصره في بلدان متعددة في دمشق، وحلب، والقاهرة، وبيت المقدس، وقد تسنَّم وظائف عند أمير صفد، ولما ارتحل إلى القاهرة ارتحل معه الصَّفديُّ، وألقى بها عصا التَّسيار، وطاب له بها المقام إلى أن توفي مخدومه، ثُمَّ عاد إلى الشَّام، وعمل في دمشق وحلب في مناصب، وتوفي بالطَّاعون في دمشق السَّنة (٧٦٤هـ).

له عديد من الآثار والمصنَّفات؛ منها: (ألحان السَّواجع بين البادي والسَّاجع)، و(تشنيف السَّمع بانسكاب الدَّمع)، و(أعيان العصر وأعوان النَّصر)، و(زهر الخمائل في ذكر الأوائل)، و(تصحيح التَّصحيف وتحرير التَّحريف)، و(نفوذ السَّهم فيما وقع للجوهري من الوهم)، و(غيث الأدب الَّذي انسجم على لاميَّة العجم)، وهو الكتاب المقصود في هذا البحث.

---

(١) هو أستاذ جامعيٌّ في جامعة طرابلس في ليبيا، وعضو مشارك في مجمع اللغة العربيَّة الليبيّ.

(٢) للاستزادة انظر: غيث الأدب الَّذي انسجم: ١/ ٢٣- ٢٩، وطبقات الشَّافعيَّة الكبرى: ٥/ ٢٧٤، والدُّرر الكامنة: ٢/ ٨٧، والبدر الطَّالع: ١/ ٢٤٤.

ب- الدَّماميني[١]:

هو بدر الدِّين محمَّد بن أبي بكرٍ بن عمر بن أبي بكرٍ القرشيُّ المخزوميُّ الدَّماميني ثُمَّ الإسكندريُّ، المالكيُّ مذهباً، أسرته من أهل (دمامين)[٢] وإليها ينسب، واستقرَّت أسرته في الإسكندريَّة قبل مولد البدر، وقد ولد ونشأ بالإسكندريَّة، وذلك في العام (٧٦٣هـ)، والإسكندريَّة فيها لفيف من العلماء من داخل أسرته ومن خارجها.

وكانت أسرته تحرص أشدَّ الحرص على تعليم أبنائها تعليماً عالياً أهَّلهم للمناصب الرَّفيعة، فقد تقلَّد عدد من علماء الأسرة مناصب في القضاء، والتَّدريس، والفتوى، والوظائف السُّلطانيَّة، وقد تشرَّب ابنهم بدر الدِّين العلوم والمعارف في الإسكندريَّة على أيدي نابهين من علمائها من داخل أسرته ومن خارجها، ثُمَّ ارتحل إلى القاهرة طلباً للعلم، وفيها تبحَّر البدر الدَّماميني بالعلم من جلَّة علماء القاهرة في الفقه والتَّفسير والنَّحو والصَّرف والأدب والعروض حتَّى جلس للإقراء في الأزهر.

ومنها ارتحل إلى دمشق فالحجاز، ثُمَّ آب إلى بلدته الإسكندريَّة، وامتهن فيها التِّجارة وحصل على خيرٍ كثيرٍ، ونكب بحريق في تجارته أتلف كلَّ ما يملكه، وأصبح أسيراً للغرماء، ففرَّ منهم إلى الصَّعيد، وعُلِم بمكانه وسيق إلى القاهرة مخذولاً، وصلحت فيها حاله بعد تدخُّل بعض ذوي الشَّأن، وأقام في القاهرة، ثُمَّ قصد الحجَّ، وبعده خرج إلى زَبيد اليمن، لكنَّه لم يجد إقبالاً منهم للعلم، ومنها ارتحل إلى الهند، وارتفع شأنه بالهند، وحظي بالتَّكريم من العلماء، والتَّوقير من الأمراء والسَّاسة هناك، وأقبل عليه الطلَّاب واحتشدوا إليه، وقرَّ بها عيناً، وهنئ بها محلّاً، وتوفي في الهند السَّنة (٨٢٧هـ).

له عديد من المصنَّفات، منها: (تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد)، و(مصابيح الجامع)، و(العيون الغامزة على خبايا الرَّامزة)، و(شمس المغرب في المرقص والمطرب)، و(نزول الغيث الَّذي انسجم على لاميَّة العجم)، وهو الكتاب المقصود في هذا البحث.

---

(١) للاستزادة انظر: الغيث الَّذي انسجم: ١١-٢٩، والضَّوء اللامع: ٧/ ١٧٤، وبغية الوعاة: ١/ ٦٨، وشذرات الذَّهب: ٧/ ١٨١.

(٢) قرية من قرى (قنا) بصعيد مصر.

ج- ابن أَقْبَرْسٍ[١]:

هو علاء الدِّين عليُّ بن محمَّد بن أَقَبْرَس الشَّافعيُّ مذهباً، ولد في القاهرة العام (٨٠١هـ)، حفظ القرآن صغيراً، حُبِّب إليه طلب العلم، أخذ العلم عن عددٍ من علماء عصره ومصره في الفقه وأصوله، والتفسير، والقراءات، والنَّحو، والصَّرف، والبلاغة، والمنطق، وغيرها ممَّا يشيع في عصره كالتَّصوِّف، وكان مقرَّباً من الظَّاهر سيف الدِّين جقمق [٢]، وولَّاه القضاء والحسبة والنَّظر في الأوقاف وغيرها من المشيخات والأحباس، وما زال عزيزاً منفرداً فيما تولاه إلى أن انقضت ولاية جقمق بوفاته، وآل الأمر في السُّلطة إلى غيره فانقلبت أمور ابن أقبرس، وامتحن وصودرت أملاكه ولزم داره، حتَّى وافته المنيَّة في السَّنة (٨٦٢هـ).

له عدد من المصنَّفات منها: (فتح الصَّفا بشرح معاني ألفاظ الشِّفا)، و(شرح الأربعين النَّوويَّة)، و(تحكيم العقول بأفول البدر بالنُّزول)، وهو المقصود بهذا البحث.

ثانياً: حديث المؤلَّفات.

المؤلَّفات المقصودة هنا ثلاثة، هي (**غيث الأدب الَّذي انسجم على لاميَّة العجم**)، و(**نزول الغيث الَّذي انسجم على لاميَّة العجم**)، و(**تحكيم العقول بأفول البدر بالنُّزول**)، والنَّاقد منها اثنان، هما الأخيران، وبعد الاستقراء والحصر لمسائل الاعتراض من مؤلِّفَي النَّقد، اجتمع لديَّ عدد من المسائل، واشتجرت، لذا رأيت أنَّه لا بدَّ من قسمةٍ، وأن تكون قِسمتها على أربعةٍ: النَّحويَّة، والصَّرفيَّة، والإعرابيَّة، ومسائل الأدوات، وقصرت هذا البحث على المجموعة الأُولى؛ فكانت تسع عشرة مسألةً.

وأشفع ما ابتدأت فيه بالحديث عن ثلاثة أمورٍ، هي الباعث للتَّأليف، والتَّكلُّف والعلميَّة في الاعتراض والرَّدِّ، والعبارة المختارة في عرض كلامهما، وذلك بالنَّظر للمجموع كلِّه.

(١) للاستزادة انظر: تحكيم العقول بأفول البدر بالنُّزول: ٥-٧، والنُّجوم الزَّاهرة: ٤/ ٤٣٧، والضَّوء اللامع: ٣/ ١٠٨، وشذرات الذَّهب: ٧/ ٣٠٠.

(٢) هو السُّلطان الملك الظَّاهر سيف الدِّين أبو سعيد جَقْمَق العلائيُّ الظاهريُّ، أحد حكَّام مصر من المماليك البرجيَّة، تولَّى حكم مصر في السَّنة (٨٤٢هـ) إلى وفاته في السَّنة (٨٥٧هـ). انظر: النُّجوم الزَّاهرة: ٤/ ٣٨٧.

١- الباعث:

أنقل فيما ههنا من مقدِّمات كتبهم الَّتي ذكروا فيها الدَّوافع الَّتي من أجلها صنَّفوا مصنَّفاتهم.

يقول الصَّفديُّ: «وقد أحببتُ أن أضع عليها شرحاً يزيد جيدها فرائد، وقصيدتها فوائد ممَّا سمعتُ فوعيتُ، وجمعت فأوعيت، فلا أغادر فيها لغةً ولا إعراباً، ولا إيضاح معنى ولا إغراباً، ولا ما يضمُّه إليها سلك أو يدخل معه جِراباً إلَّا نبَّهت عليه، وأشرتُ بحسَب الإمكان إليه»[١].

يقول الدَّماميُّ: «إنَّ بعض سُكَّان الإسكندريَّة ممن يزعم أنَّه من طلبة العلم...، شاهدتُه يُطنب في شكر الكتاب الَّذي وضعه صلاح الدَّين خليلٌ الصَّفديُّ شرحاً على لاميَّة العجم، ويرى أنَّه حلو في الذَّوق...، فكنتُ أودُّ لو وقفتُ على هذا الكتاب لأقضي منه الوطر، وأُبلِغ الخاطر ما جال به منه وخطر، فلمَّا ارتحلت إلى الدِّيار المصريَّة [٢] في أواخر سنة (٧٩٤) وقفتُ عليه وقوف منتقدٍ لما فيه من الزَّيف، سالكٍ معه سبيل الإنصاف»[٣].

يقول ابن أقبرس: «لما كان الكتاب الَّذي اشتهر بـ(نزول الغيث الَّذي انسجم على لاميَّة العجم)، المنسوب إلى الشَّيخ العلَّامة بدر الدِّين الدَّمامينيّ ثُمَّ الإسكندريّ، غفر الله له ما اجترم، ووفَّق خصمه لمسامحته يوم النَّدم...، لاح لي أن أكتب على ما أوحل من نزول غيثه بعض أوراق، وأبيِّن ما كدَّر ندى مواقع أقلامه أو راق»[٤].

٢- العلميَّة والتَّكلُّف:

أ- الدَّماميُّ:

بلغت مسائل اعتراض الدَّمامينيّ الَّتي اتَّسمت بالعلميَّة ثنتي عشرة مسألة، وغير العلميَّة؛ وهي ما كان ضعيفاً، أو غير ناهضٍ، أو ليس دقيقاً، أو غير مكتمل، أو متكلَّفاً فبلغت سبع مسائل.

(١) غيث الأدب الَّذي انسجم: ١/ ٥٩.
(٢) يعني بذلك رحيله إلى القاهرة.
(٣) نزول الغيث الَّذي انسجم: ٩١- ٩٢.
(٤) تحكيم العقول بأفول البدر بالنُّزول: ٢٩-٣٠.

ب- ابن أقبرس:

بلغت مسائل الرَّدود والجواب والنَّقض العلميَّة عند ابن أقبرس ثماني مسائل، في حين أنَّ غير العلميَّة بلغت إحدى عشرة مسألة.

٣- تخشين العبارة وإملاسها:

في هذه الفقرة أسوق ما في عباراتهم من تجاوز لفظيٍّ، وتخشين العبارة، وهذا الفعل معدود ممَّا هو خارج العلميَّة، وقد جاء ذلك من الدَّماميني في حقِّ الصَّفديِّ، وجاء من ابن أقبرس في حقِّ الدَّماميني، وبالجملة فابن أقبرس أسلط لساناً وأكثر ذمّاً من الدَّماميني.

ومن عجبٍ أنَّ ابن أقبرس استغرب من الدَّماميني طعنه في الصَّفديِّ، غير أنَّه ما لبث أن وقع فيما لام به غيره، بل زاد عليه وأربىٰ، وستأتي المثُل شواهد على هذا.

وعجب آخر أنَّه يصف الدَّماميني بالشَّيخ[(١)]، ويسلقه بلسانه، فما أدري أذلك منه تقدير، أم تهكُّم، أم هو من النُّسَّاخ؟ أو المراد به شِيخة السِّن لا شِيخة العلم والدِّيانة.

أ- الدَّماميني:

اسم كتابه: **(نزول الغيث الَّذي انسجم على لاميَّة العجم)**، جاء في العنوان تورية في كلمة (نزول) تنقُّصاً لكتاب الصَّفدي.

وسمه: السِّمة المنكشفة عن الدَّماميني أنَّه حامش على الصَّفديِّ، لذا ظهر مندفعاً مغضباً في بعض اعتراضاته، لكنَّه ما يلبث أن يؤوب إلى رشده، فيذكر آخر الاعتراض ما يكون وجهاً يمكن أن يحمل عليه أصل الاعتراض.

مُثُله: قال الدَّماميني متهكِّماً: «هكذا تكون الإلزامات القويَّة!» ، و«لو استحى هذا الرَّجل ما سطَّر بقلمه في الكتب هذه الفضائح»، و«أنت ترى هذا الرَّجل كيف فسَّر الزَّائد بما يقتضي كونه حشواً، ثُمَّ مثَّل بآية من كتاب الله، نعوذ بالله من الجهل»، و«هذا أيضاً من الأعاجيب، فإنَّه توهَّم أنَّه إذا قيل: يا عمر بن الخطَّاب كان المنادى منصوباً؛ لأنَّه مضافٌ. وهذه سقطة لا يغسل دنس عارها البحر»، و«لو صدر ذلك من مبتدئ في فنٍّ العربيَّة لعدَّ ذلك من سقطاته»، و«هذا

(١) انظر مثلاً: تحكيم العقول بأفول البدر بالنُّزول: ٦٦، ٧١، ٧٤، ٧٦، وغيرها.

أيضاً من مساوئ كلامه»، و«انظر هل لهذا الكلام محصَّل، أو يرتضي عاقل أن يقوله؟!»، و«ما رأيتُ أقلَّ حياءً منه!»[١].

ب– ابن أقبرس:

اسم كتابه: (**تحكيم العقول بأفول البدر بالنُّزول**)، جاء العنوان صريحاً في ذمِّ الدَّماميْنِيّ باسمه، مع شبه تورية بكتابه في كلمة (النُّزول) أيضاً.

وسمه: السَّمة البائنة من أقبرس هي التَّحيُّز للصَّفديّ والنُّصرة ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، إمَّا بتلمُّس وجهٍ يصحُّ به قول الصَّفديّ ولو متكلَّفاً، فإن لم يجد فإنَّه ينهال على قول الدَّماميْنِيّ بالتَّجريح، ومحاولة توهينه بالأوجه المحتملة، والأقوال النَّادَّة والشَّاذَّة لتنزيل مرتبته، مع كثرة الأسجاع، وأمارته الشِّدَّة على الدَّماميْنِيّ والتَّسامح مع الصَّفديّ.

وقد قال ابن أقبرس لائماً الدَّماميْنِيَّ: «ومثل هذا ليس دأب المحقِّقين»[٢]، وهذا اعتراف غير مقصود أنَّ الدَّماميْنِيَّ معدود من المحقِّقين.

مُثُله: قال ابن أقبرس ناقضاً: «تعصُّبٌ نشأ من عدم التَّأمُّل»، و«لعلَّ هذا المتعقِّب بظاهر كلامه مفتون، وباطنه من هذا الفاضل بالغلِّ والحسد مشحون»، و«هذا كلام من لا نظر له في معاني الألفاظ، إذ لا طول له بها من جهة القصور، فاشتغل بالقشور»، و«لقد تعدَّى هذا المعترض مألوف التَّأليف، فلم يحسن في كلام الصَّفدي التَّصريف، وتعقَّب بعقد عزم محلول، فقطع العلَّة مع المعلول، فأخذ ما ذكره علَّة في الحال، وجعله في حيِّز السُّؤال، وهذا لعمري يشبه التَّدليس»، و«فالاعتراض يكون حينئذٍ مُدركاً للأغبياء فضلاً عن الأذكياء»، و«وادَّعى أنَّه غير قادحٍ فيما هو بصدده من التَّزييف، فلعمري إنَّه في تعصُّبه لعسيف، جعلنا الله ممَّن سلك سبيل الإنصاف المنيف»، و«العجب من متأدِّب لا أدب عنده، ومن متكبِّر لا يبلغ من العلا قصده، ولو بذل عمره جهده»، و«نعوذ بالله منه»؛ يعني بذلك الدَّماميْنِيَّ، و«إنِّي لمتعجِّب من كلام هذا المتعقِّب الَّذي هو بحسب هواه متحمِّل متعصِّب ...، وإذا وجد له نقداً جيداً صرفه في الحال باحتمال المآل، بما هو ماضٍ عن طريق الحقِّ إلى الضَّلال، حمانا الله من الوقوع في الأعراض بالاعتراض»، و«ولم يكن الشَّيخ بدر الدِّين من حسناته ملوِّحاً ولا مذكِّراً»، و«ما أحقَّه بما نسب إليه، وما أولاه بالرَّدِّ عليه! والعجب أنَّه

(١) نزول الغيث الَّذي انسجم: ١٥٥، ١٨٦، ٢٠٠، ٢٠٥، ٢١٠، ٢٢٣، ٢٢٥، ٢٢٧، ٢٣٢.
(٢) تحكيم العقول بأفول البدر بالنُّزول: ١٧٨، ٢٢٨.

لو فُرض وقوع أدنى ذلك للصَّفديِّ لأثار الغبار، وبالغ في الإنكار، وإذا كان هذا حاله والصَّفديُّ مشى على الصَّحيح، فكيف لو وجد سبيلاً إلى التَّجريح؟!»، و«قوله سفاهة غير لائقة بمحتشمي العوام، فضلاً عمَّن يتَّسم بشيءٍ من العلم!»، و«وهو من الخطأ في زعمه المستراب»[(١)].

وأختتم بقول الصَّفديِّ عن شرحه: «فقد أودعتُ فيه فوائد جمَّة، وقواعد مهمَّة، وشواهد هي لجامحات المعاني أزمَّة، ودلائل تبرهن كلَّ علمٍ بـ﴿لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّة﴾[(٢)]، فما شامت عيونه برق علمٍ إلَّا انتجعت قطره الصَّيِّب، إلخ»[(٣)]، وقد صدق، فلا يضيره نقد الدَّماميِنيِّ، ولا هو محتاج إلى نصرة ابن أقبرس، فكتاب الاعتراض صغيرٌ إذا ما قورن بما في الشَّرح، وكتاب الرَّدِّ والنَّقض أصغر من كتاب الاعتراض.

المسائل النَّحويَّة.

١- دخول (**لا**) النَّافية على المعارف.
٢- المانع من إعراب اسم الفاعل مبتدأً هو عدم عمله.
٣- ما يتبع النَّعت من المنعوت.
٤- دلالة الجمع على التَّأنيث.
٥- رفع الجواب إذا كان الشَّرط ماضياً.
٦- مسألة المفعول به وفاقاً لمقولة ابن الحاجب.
٧- مسألة اعتبار (**غير هيَّاب**) معرفة.
٨- مجيء الإضافة بمعنى حرف الجرِّ (في).
٩- تعدية الفعل (تصيخ).
١٠- الأصل تقديم المفعول به على الفاعل.
١١- مسألة كلِّ جارٍّ ومجرورٍ غير زائد لا بدَّ له من متعلَّق.
١٢- مسألة إبراز الضَّمير المستتر عند العطف عليه.
١٣- مسألة إعراب ما يجمع بالألف والتَّاء بالكسرة نصباً.

---

(١) تحكيم العقول بأفول البدر بالنُّزول: ٨٨، ٩٠، ٩٧، ١١٥، ١١٩، ١٢٣، ١٦٤، ١٩٤، ١٩٧، ٢٠٠، ٢١٢، ٢٣٩، ٢٤٧.

(٢) يونس: ٧١.

(٣) غيث الأدب الَّذي انسجم: ١/ ٥٩- ٦٠.

١٤- تعليل كسر همزة (**إنَّ**) بأنَّها مقولة (**تُحدِّث**).

١٥- مسألة إعراب (حبذا) على مذهب ابن كَيسان.

١٦- مسألة معنى الزَّائد في الحرف الزَّائد.

١٧- مسألة زيادة (كانوا) في بيت شعريٍّ.

١٨- صحَّة لقب (الفتح) للإعراب.

١٩- من مواضع تأخير الفاعل.

****

المسألة (١): دخول (لا) النَّافية على المعارف:

فيمَ الإقامة بالزَّوراء لا سكني * بها ولا ناقتي فيها ولا جملي؟ [٣]**

القول: قال الصَّفديُّ: «(لا سكني): هذه (لا) الَّتي لنفي الجنس، ... و(سكني) مبني على الفتح؛ لأنَّه اسم (لا)، وتقديره: لا سكن لي، ... (ولا): الواو عاطفة، و(لا) نافية للجنس. و(ناقتي): اسم لا، وقد أضيف إلى ياء المتكلِّم، والفتحة مقدَّرة على التَّاء»[١].

الاعتراض: أورد الدَّماميُّ اعتراضاً بأنَّ (لا) الجنسيَّة مختصَّة بالنَّكرات، وهذا مبطل هنا، ذلك أنَّ (سكني، وناقتي، وجملي) كلَّها معارف، وإذا كان (سكني) معرفة فكيف يصحُّ أن يكون اسماً لـ(لا) النَّافية للجنس، وأنَّ هذا الاسم مبنيٌّ تقديراً[٢]، وساق تخريجاتٍ لما ورد من دخول (لا) على بعض المعارف[٣]، وأنَّه وإن صحَّ حمله على (ولا مثل سكني بها) هناك فبعيد هنا؛ لأنَّه ليس مقصوداً للطغرائيِّ[٤]، إذ مقصوده المثل المشهور: لا ناقة لي في هذا ولا جمل[٥].

الانتقاض: قال ابن أقبرس: «الفهم الأحمد خبير بسقوط هذا المأخذ. ولم لا يجوز أن يكون الوجه فيه ظاهر النَّظر في كتابه هذا على علو شأنه في الاطِّلاعات على آراء القوم؟ ولا يخفى أنَّ الحمل على المصحِّح لكلام المؤمن فضلاً عن الفاضل إذا وجد له وجه أولى من إفساد كلامه أو تغليطه أو التَّشنيع عليه، وإلى هذا نظر الشَّرع»[٦].

التَّعليق: اعتراض الدَّماميِّ وجيه، وتخريجاته هي ما عليه أهل الصِّناعة[٧]، وتكلَّف ابن أقبرس في تصحيح قول الصَّفديِّ بسعة اطِّلاعه على الأوجه في مثل ذلك، فلم ينقضه بذلك، وجنح إلى اللوم بالوعظيَّات.

وهذه الكلمات (سكني، ناقتي، جملي) معارف معربات، مضافات، وابن أقبرس لم يصحِّحه

---

(١) غيث الأدب الَّذي انسجم: ١/ ٢٤٦- ٢٤٧.
(٢) انظر: نزول الغيث الَّذي انسجم: ١٠٧.
(٣) انظر: نزول الغيث الَّذي انسجم: ١٠٩.
(٤) انظر: نزول الغيث الَّذي انسجم: ١١٠.
(٥) انظر: المستقصَىٰ في أمثال العرب للزَّمخشريِّ: ٢/ ٢٦٧.
(٦) تحكيم العقول بأفول البدر بالنُّزول: ٥٢.
(٧) انظر: التَّذييل والتَّكميل لأبي حيَّان: ٥/ ٢٨٨- ٢٩٢، وتمهيد القواعد لناظر الجيش: ٣/ ١٤٤٠- ١٤٤٦.

من هذه الجهة. وأمَّا دخول (لا) على المعارف فشيء آخر، والانشغال به حيدة عن أصل المسألة، ومناقشة لفرعٍ وترك لأصلٍ، والدَّماميِنيُّ لسعة علمه، ولصحَّة مناقشته أحاط القارئ بخبرٍ عن مسألة دخول (لا) على المعارف وأحكامها، وما فيها من تأييد وتفنيد، ووصف ابن أقبرس للصَّفديّ بسعة الاطِّلاع في المسألة ادِّعاء مجرَّد بلا برهانٍ سوى مسألة الاعتراض، والاستشهاد بمسألة الاعتراض لا يصلح لأنَّه يؤدِّي إلى وقوع الدَّور.

وعلى العموم قد سلما من شَين العبارة وإن كان في كلام ابن أقبرس شبه تجاوز لفظيٍّ.

الحكم: الاعتراض صحيح وجيه، وأمَّا الجواب عنه فغير ناهض، إذ لم يجب بشيءٍ ذي طائل.

****

المسألة (٢): المانع من إعراب اسم الفاعل مبتدأً هو عدم عمله:

ناءٍ عن الأهل صِفر الكفِّ مغتربٌ * كالسَّيف عُرِّي متناه من الخِلَلِ [٤]**

القول: قال الصَّفديُّ: «(ناءٍ) حينئذٍ اسم فاعل مرفوع على أنَّه خبر مبتدأٍ محذوف، تقديره: أنا ناءٍ، ... فإن قلتَ: هلَّا رفعته علة أنَّه مبتدأ! قلتُ: لا؛ لأنَّه اسم فاعل، واسم الفاعل لا يكون مبتدأً حتَّى يعتمد على الاستفهام، أو النَّفي، أو معنى النَّفي؛ لأنَّهما يقربانه ممَّا له صدر الكلام، كقول الشَّاعر:

أقاطنٌ قوم سلمى ...»[(١)]، وساق شواهد، وأبياتاً ونقولاً عن أبي حيَّان، وابن الحاجب، وحكاية ابن جنِّي مع ابنه في إعراب بيت[(٢)]، وختم ذلك بقوله: «فتقرَّر بهذا أنَّ (نائياً) لا يجوز أن يكون مبتدأً؛ لعدم اعتماده على شيء من المسوِّغات له»[(٣)].

الاعتراض: اعترض الدَّماميِنيُّ هذا أنَّ شرط إعرابه مبتدأ مع الاعتماد أن يرفع المكتفي اسماً ظاهراً أو ضميراً بارزاً، وهما غير واردين هنا؛ فامتنع بذلك إعرابه مبتدأ لا بما قاله الصَّفديّ، وفصَّل في خلافيَّة مسألة الضَّمير البارز، وذكر أنَّ مفهوم قول الصَّفديّ أنَّه لو اعتمد لصحَّ إعرابه مبتدأ، وهذا باطل[(٤)].

(١) غيث الأدب الَّذي انسجم: ١/ ٢٨٣.
(٢) انظر: تذكرة النُّحاة: ٤٠٥.
(٣) غيث الأدب الَّذي انسجم: ١/ ٢٨٥.
(٤) انظر: نزول الغيث الَّذي انسجم: ١١٤-١١٥.

الانتقاض: ذكر ابن أقبرس في نقضه قوله: «لا توقف في ارتكابه التَّعسُّف في هذا المقام؛ لأنَّ جواب الصَّفديِّ منحطٌّ على جواز جعله مبتدأ، ولا نزاع في أنَّ عدم اعتماده كافٍ في ذلك، وكون عدم جواز جعله مبتدأ مشروطاً بشرط آخر منضمَّاً إلى شرط اعتماده لا ينافي ذلك أصلاً؛ لأنَّ الشَّيء إذا كان مشروطاً بعدَّة شروط، بمعنى كونه لا يصحُّ بدونها، فتخلف شرط واحد كافٍ في عدم جواز الصَّحَّة، ... فسوقه الشاهد دليل على استيعاب طرق الخلاف، فكيف يعترض بمثل هذه التُّرَّهات؟! فتأمَّل ذلك»[(١)].

التَّعليق: اعتراض الدَّماميني يمكن الاستغناء عنه بأنَّ الصَّفديَّ لم يرد استيعاب جميع موارد المسألة وخلافيَّاتها[(٢)] الَّتي يمكن التَّغاضي عنها في السِّياق الأدبيِّ، وسياق الكلام يوحي بالإخبار، وكذا العطف عليه (بمغترب) فالابتداء مستبعدٌ، لكنَّ فيه دليلاً على علم الدَّماميني وسعة اطِّلاعه، ورسوخ قدمه في علمَي النَّحو والصَّرف بخلاف المنقود والمنتصر.

وجواب ابن أقبرس ناهض لولا ما شابه من بعض الألفاظ الَّتي هو في غنىً عن تقييدها، ونهوض ردِّه أنَّ الصَّفديَّ لم يرد تعديد الشُّروط والتَّحقُّق منها، ويصدِّق هذا أنَّ ذلك في العدميَّات كما قال، وتخلُّف ذلك شرطٍ كافٍ في عدم الصِّحَّة.

ولشدَّة توقِّر الدَّماميني في نقد الصَّفديِّ وتحفُّزه لذلك بأدنى إخلال عذمه ههنا ونقده بعدم إيراد جميع شروط المسألة، ولشدَّة إكباب ابن أقبرس في نقض اعتراضات الدَّماميني ودحضِها اصطلمه بألفاظٍ غيرها خير منها، وعدمها أخير، من ذلك قوله: «فكيف يعترض بمثل هذه التُّرَّهات؟»[(٣)].

الحكم: الاعتراض ليس حجيجاً، والجواب عنه صحيح في معناه ليس سديداً في لفظه.

****

(١) انظر: تحكيم العقول بأفول البدر بالنُّزول: ٥٦.
(٢) انظر: تمهيد القواعد: ٦/ ٢٧٣٥- ٢٧٣٩.
(٣) تحكيم العقول بأفول البدر بالنُّزول: ٥٦.

المسألة (٣): ما يتبع النَّعت من المنعوت:

طال اغترابي حتَّى حنَّ راحِلَتي * ورحلُها وقرَى العسَّالةِ الذُّبلِ** [٦]

القول: قال الصَّفديُّ: «والصِّفة لها شروط، وهي أن يكون فيها أربعةٍ من عشرةٍ، وهي: الإفراد، والتَّثنية، والجمع، والتَّذكير، والتَّأنيث، والتَّعريف، والتَّنكير، والرَّفع والنَّصب، والجرُّ»(١).

الاعتراض: انتقد الدَّمامينيُّ الصَّفديَّ في إطلاقه تبع الصَّفةِ موصوفها في الأربعة من العشرة، وقد وقع هذا لكثير من النَّحويّين، وحقُّه أن يقيّد ذلك بالصِّفة الحقيقيَّة؛ لأنَّ الصِّفة السَّببيَّة ليست كذلك، فهي تتابع منعوتها في اثنين من خمسة التَّعريف والتَّنكير والإعراب(٢).

الانتقاض: لم يزد ابن أقبرس في ردِّه هذا الاعتراض على أن ذكر بأنَّ الدَّمامينيَّ أخذ يذكر أمثلة الصِّفة السَّببيَّة الَّتي فيها مخالفة الأربعة من العشرة، وذكر أنَّ هذا لا يؤاخذ به الصَّفديُّ، وهذا غير خفيٍّ على كل ذي لُبٍّ(٣).

التَّعليق: دافعُ اعتراض الدَّمامينيّ نابع من كثرة وقوع هذا الخطأ عند بعض النَّحويّين وكثير من المعربين(٤) فضلاً عن غيرهم، والصَّفديُّ وقع فيما وقعوا فيه من الغلط بالإطلاق وعدم التَّقييد، وشرع يذكر أمثلة النَّعت السَّببيّ المخالفة، وهذا احتراص من الدَّمامينيّ للعلم وضبطه.

جاء ردُّ ابن أقبرس بلفظ قليلٍ جيّدٍ، وفيه أنَّ الصَّفديَّ غير مؤاخذ بأمثلة الدَّمامينيّ للنَّعت السَّببيّ، ولم يذكر عِلَّةَ عدمِ المؤاخذة.

والمسألة أنَّ النَّعت المطلق إذا ذُكر فالمراد به النَّعت الحقيقيُّ، وإذا أُريد النَّعتُ السَّببيُّ قيّد به، ولعلَّ هذا هو ما أراده ابن أقبرس لما لم يذكر عِلَّة عدم المؤاخذة.

الحكم: الاعتراض سببه سابقُ الصَّفديَّ، والصَّفديُّ أحد أمثلته، وربَّما كان هذا مضعِفاً للاعتراض لكونه مشتهراً، والاعتراض بالجملة فيه تكلُّفٌ.

---

(١) غيث الأدب الَّذي انسجم: ١/ ٣٤٣.

(٢) انظر: نزول الغيث الَّذي انسجم: ١٢١.

(٣) انظر: تحكيم العقول بأفول البدر بالنُّزول: ٦٤.

(٤) انظر: مغني اللبيب: ٦/ ٥٤٣.

المسألة (٤): دلالة الجمع على التَّأنيث:

طال اغترابي حتَّى حنَّ راحِلَتي * ورحلُها وقرَى العسَّالةِ الذُّبلِ** [٦]

القول: قال الصَّفديُّ: «وإنَّما قُلنا التَّأنيث؛ لأنَّه الجمع، وكلُّ جمعٍ مؤنَّثٌ، وما أحلَى قول القائل:

قلتُ لمَّا تجمَّعوا *** وبقتلِي تحدَّثوا

لا أبالي بجمعهم *** كلُّ جمعٍ مؤنَّثُ »(١).

الاعتراض: اعترضَ الدَّماميْنيُّ ما ذكره الصَّفديُّ من تأنيث كلِّ جمعٍ بعدم صحَّته، واعترضه بجمع المذكَّر السَّالم، ثُمَّ ذكر أنَّ رواية البيت غير صحيحةٍ، والرِّواية الصَّحيحة هي:

لا أبالي بجمعهم *** فهو جمع مؤنَّث(٢).

الانتقاض: أجاب ابن أقبرس عن الصَّفديِّ بعد أن ذمَّ الدَّماميْنيَّ بالنُّزول ووصمه بالغروب مُستشِفّاً ذلك من قول الطُّغرائي (**اغترابي**)، واعتذر بأنَّ الصَّفديَّ ناقلٌ، وليس القول للصَّفديِّ، وهو بعدُ مذهب الكوفيَّين(٣)، وأنَّ سماع الدَّماميْنيِّ وروايته ليست حجَّة على الصَّفديِّ(٤).

التَّعليق: رغب الصَّفديِّ في إلطاف القول بذكر مسألة تأنيث الجمع، فذكر البيتين، واعتراض الدَّماميْنيِّ أنَّ الصَّفديَّ فاته التَّحرير والتَّحقيق للرِّوايات، وقد ظهر ذلك في كتابه هذا، وهذا الموضع أحد مزالقه من جهة التَّحرير ومن جهة التَّحقيق، وأمَّا ابن أقبرس فأهدف الدَّماميْنيَّ في ردِّه قبل أن يجيب عن المسألة.

وفي ردِّ ابن أقبرس تجاوز على الدَّماميْنيِّ بلمزه بعنوان الكتاب (النُّزول)، وتهكُّم به بصدر البيت (الغروب)، وهذا لا يحسن، وأمَّا اعتذاره للصَّفديِّ فصحيح سليم، فسقُم في الرَّدِّ، وسلم في الاعتذار.

ما ذكره الدَّماميْنيِّ يمكن أن يجاب عنه بأنَّ الجمع مؤنَّث سوى ما كان جمع مذكَّر سالماً،

---

(١) غيث الأدب الَّذي انسجم: ١/ ٣٤٤، ويُنسبان لجار الله الزَّمخشريِّ صاحب الكشَّاف والمفصَّل. انظر: حاشية الصَّبَّان: ٢/ ٧٧.

(٢) انظر: نزول الغيث الَّذي انسجم: ١٢٢.

(٣) انظر: التَّوطئة للشَّلوبِّين: ١٦٣ ولم ينسُبه لهم، والتَّذييل والتَّكميل لأبي حيَّان: ٦/ ٢٠٠.

(٤) انظر: تحكيم العقول بأفول البدر بالنُّزول: ٦٥.

وعليه يمكن حمل كلام الصَّفديّ على أنَّ ذلك حكم الأغلب في الجموع، فحينئذٍ يصدق كلام الصَّفديّ.

والوجه الآخر هو ما ذكره ابن أقبرس أنَّ ذلك مذهب الكوفيّين، وأنَّ الصَّفديَّ ناقل لا مصحِّح.

الحكم: الاعتراض متكلَّف في التَّخطئة، والجواب عنه ناهض لولا ما شابه من شين لفظٍ.

****

المسألة (٥): رفع الجواب إذا كان الشَّرط ماضياً:

طال اغترابي حتَّى حنَّ راحِلَتي * ورحلُها وقرَى العسَّالةِ الذُّبلِ [٦]**

يُشفَى لديغ العوالي في بُيُوتهم * بنهلةٍ من غدير الخمر والعسلِ [٢٥]**

القول: أورد الصَّفديُّ نقلاً في قصَّةٍ، واعترض فيه جواباً لأحد الشَّيوخ[١] بأنَّ "تراه" جواب للشَّرط في قوله: «فإن لم تكن تراه»، فاعترضه بأنَّ الفعل غير منجزم فكيف يكون جواباً لشرطٍ جازمٍ[٢]. ومثله ما ذكره في موضع آخر عن بيت شعرٍ[٣] من أن عدم الجزم ضرورة[٤].

الاعتراض: ذكر الدَّماميني أنَّ الفعل "تراه" لا يجب جزمه، بل هو على الجواز[٥]؛ لأنَّ فعل الشَّرط ماضٍ في المعنى، وأنَّ رفع الجواب هو الكثير في مثل هذا[٦]، وساق أنَّ الاختلاف[٧] وقع في توجيه ذلك بين سيبويه الَّذي يراه دليل الجواب[٨] والمبرِّد الَّذي يراه الجواب نفسه[٩].

---

(١) هو ابن الصَّيَّاد الصُّوفيُّ أبو الحسن عليُّ بن عتيق بن عبد الرَّحمن الفاسيُّ، أصوليٌّ فقيهٌ مفسِّر، أقام بصفد الشَّام زمناً بعد حجِّه، ثُمَّ آب إلى بلده فاس. انظر: الدُّرر الكامنة: ٣/ ٨٠- ٨١.

(٢) انظر: غيث الأدب الَّذي انسجم: ١/ ٣٦٥.

(٣) وذلك في ضمن حديثه عن عيوب قول الشَّاعر:

حُددتُ بجفنيها على شُرب ريقها *** ومن شرب الصَّهباء يلزمُ بالحدِّ

(٤) انظر: غيث الأدب الَّذي انسجم: ٢/ ٨٤٦.

(٥) انظر: تسهيل الفوائد: ٢٣٧، وشرح التَّسهيل: ٤/ ٧٧، قال في الألفيَّة:

"وبعد ماضٍ رفعك الجزا حسن" [ألفيَّة ابن مالك (العيوني): ١٥٤، البيت: ٧٠٠]

(٦) انظر: نزول الغيث الَّذي انسجم: ١٢٣.

(٧) انظر: نزول الغيث الَّذي انسجم: ١٦٦.

(٨) انظر: كتاب سيبويه (هارون): ٣/ ٦٦- ٦٧، وهو يراه مؤخَّراً من تقديم.

(٩) انظر: المقتضب: ٢/ ٧٠، وهو يرى أنَّ الفاء مرادة هنا.

الانتقاض: حاول ابن أقبرس تصحيح رأي الصَّفديِّ بنقلٍ عن المراديِّ أنَّ بعض المتأخِّرين يرى الرَّفع ضرورة[١]، فلعلَّ الصَّفديَّ أخذ برأيهم، وساق حديثاً بلوم الدَّماميِنيِّ أنَّه لم يذكر الماضي لفظاً ومعنى، ومعنى، وهذا فساد تبليغ وتخصيص[٢]، وفي الموضع الآخر لام الدَّماميِنيَّ على تكرار الاعتراض، وأنَّ النُّجباء يكتفون بما ذكروه أولاً ولا يكرِّرون الاعتراض، بل يحيلون إليه[٣].

التَّعليق: اعتراض الدَّماميِنيِّ ناهض وقويٌّ، ولا يضيره أو يعيبه تكرار المأخذ والاعتراض من جديد لتكرار المناسبة، ولبعد العهد بينهما، وقد حاول أبن أقبرس جهده متكلَّفاً إنهاض المؤاخذة الَّتي ساقها الدَّماميِنيُّ بأنَّه قول لبعض المتأخِّرين، واعتذر له بلعلَّ، وانصرف إلى لوم الدَّماميِنيِّ على عدم ذكر الماضي لفظاً ومعنى، وعلى التَّكرار مع أنَّ الصَّفديَّ خرَّج البيت على أنَّه ضرورة فلزم ذكر الاعتراض، وفي الموضع الآخر ذكر الماضي لفظاً ومعنى.

ويمكن أن يوصف اعتذاره له بالاعتذار البارد، وزاده استبراداً بلومه الدَّماميِنيَّ على تكراره الاعتراض، وهو غير ملوم بالتَّكرار لذكر الصَّفديِّ للضَّرورة في الموضع الآخر، وليس ملوماً بعدم ذكر الماضي لفظاً ومعنى إذ المسألة المعترَضة هي في الماضي معنى، وفي الموضع الثَّاني ذكر الماضي لفظاً ومعنى فلا ملام.

الحكم: الاعتراض سليم صحيح، وانتصار ابن أقبرس متكلَّف.

****

المسألة (٦): مسألة المفعول به وفاقاً لمقولة عبد القاهر الجرجانيِّ.

والدَّهر يعكِس آمالي ويقنعني * من الغنيمة بعد الكدِّ بالقَفَلِ [٩]**

القول: انفتل الصَّفديُّ بذكر أنَّ النَّحويِّين كيفما حاولوا رسم المفعول به لا يخلصون من إيراد عبد القاهر عليهم في إعراب (العالم) من قولك: "خلق اللهُ العالمَ" أنَّه مفعول مطلقٌ لا مفعول به[٤]؛ لأنَّ المفعول به هو الموجود، الَّذي يؤثِّر فيه فعل الفاعل، وأنَّ الألفاظ أدَّلة على المعاني، والدَّليل غير

(١) انظر: شرح الألفيَّة للمراديِّ: ٢/ ١٦٤.
(٢) انظر: تحكيم العقول بأفول البدر بالنُّزول: ٦٧- ٦٩.
(٣) انظر: تحكيم العقول بأفول البدر بالنُّزول: ١٣٥.
(٤) انظر: أسرار البلاغة: ٣٦٩، وانظر أيضاً: الأمالي النَّحويَّة لابن الحاجب: ٤/٢٧- ٢٨.

المدلول، واستطال قوله في معالجة المسألة وذكر تقريراتها[١].

الاعتراض: ذكر الدَّماميُّ استعظام الصَّفديّ للإشكال، وهو نفسه أجاب عمَّا استعظمه وهوَّله بأنَّ الكلام هو في الاصطلاح، وأنَّ مدار حديثه على أنَّ المراد المصطلح؛ أي: مصطلح الفعل لا الفعل، وساق رأياً أن لا طائل تحت الإطالة في هذا، وأمَّا أنَّ الدَّليل غير المدلول فيلزم منه عدم اعتبار المعنى الَّذي وضع اللفظ بإزائه.

وأنَّ الصَّفديَّ لم يجب عن ذلك، بل أيَّد الإشكال وأورد الاستشكال ولم يحرِّر الجواب المغني في ذلك، وختم الدَّماميُّ كلامه أنَّ الواجب عليه الوقوف عن الخوض في هذه المشكلات، وعدم التَّعرُّض لما لا قبل له به، وألزمه بإلزامات، وساق كلام التَّبريزيّ[٢] والأصفهانيّ[٣] في شرحهما للكافية[٤].

الانتقاض: أجاب ابن أقبرس أنَّ الدَّماميَّ هو الَّذي أطال فيما لا طائل تحته، وأنَّ نقده للصَّفديّ نشأ من تعصُّبٍ عليه، وأنَّ محصَّلةَ ردِّ الصَّفديّ هو ما ذكره التَّبريزيُّ الَّذي استدلَّ به الدَّماميُّ من منع شرط وجود المفعول به في الأعيان، وقد سقطت إلزاماته للصَّفديّ لأنَّها لا تلزم؛ لأنَّ الألفاظ تُعطى حقَّها من جهة الصِّناعة مع صرف النَّظر عن آثارها، وتحقُّق وقوعها العيانيّ[٥].

التَّعليق: اعتراض الدَّماميّ له وجه لو قصد به عبد القاهر نصاً، ومع ما ألمَّ به في ردِّه عليه لم ينهضه جواباً، وعدل إلى الصَّفديّ، واهتضم ردَّ الصَّفديّ وأدونه، مع أنَّه هو نفسه لم يحرِّر المسألة، بل ذكر موافقة ابن الحاجب لعبد القاهر الجرجانيّ، وابن هشامٍ، وأنَّه ينُسب للرُّمَّانيّ أيضاً، وساق إجابات التَّبريزيّ والأصفهانيّ في ذلك، فكأنَّه خلو من الجواب الصَّواب أو هو مقتنع بقول الجرجانيّ ولا يريد التَّصريح بذلك.

---

(١) انظر: غيث الأدب الَّذي انسجم: ٢/ ٤٧٢- ٤٧٣.

(٢) هو أبو الحسن عليُّ بن عبد الله بن الحسين الأردبيليُّ التَّبريزيُّ، فقيه كثير التَّصنيف من تلاميذ ابن هشامٍ، توفي (٧٤٦هـ). انظر: الدُّرر الكامنة: ٣/ ٧٢.

(٣) هو أبو الثَّناء محمود بن عبد الرَّحمن الأصفهانيُّ، مفسِّر من أهل أصفهان نشأ وتعلَّم بها، ورحل إلى القاهرة مكرَّماً فيها، وتوفي بها (٧٤٩هـ). انظر: الدُّرر الكامنة: ٤/ ٣٢٧.

(٤) انظر: نزول الغيث الَّذي انسجم: ١٣٥- ١٣٦.

(٥) انظر: تحكيم العقول بأفول البدر بالنُّزول: ٧٨- ٨٨.

وما ذكره ابن أقبرس هو محاولة لنصرة الصَّفديِّ، والمنافحة عن قوله وهو وجيهٌ نوعاً ما، على أنَّه لا ابن أقبرس ولا الدَّماميْنيُّ عالجا ما استشكله الجرجانيُّ، وخير المجيبين هو الصَّفديُّ، وقد حرَّر المسألة ابن هشامٍ في (المغني)[١]، ويُزاد عليه أنَّك إذا قلتَ: "خلق اللهُ خلقاً" إن قصدت العين كان مفعولاً به، وإن قصدت الحدث كان مفعولاً مطلقاً، وكذلك قولك: تكلَّم زيدٌ كلاماً، هي مثلها حسب القصود، وكون المفعول به موجوداً قبل إيقاع الحدث ليس لازماً، وليس صحيحاً؛ إذ إنَّ المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل، وهو ظاهر المثال، أو وقع بفعل الفاعل، وهو كقولك: اخترع العالمُ المصباحَ، وأوقد سعد النَّارَ، فـ(المصباح والنَّار) لم يكونا موجودين، بل جاءا نتيجةً للفعل بسبب عمل الفاعل.

الحكم: الاعتراض على الصَّفديِّ فيه تحامل بتوهين ردوده على الجرجانيِّ، وجواب الدَّماميْنيِّ عن إشكال الجرجَّانيِّ غير كامل، وردُّ ابن أقبرس مراوح بين تصحيح الرَّدِّ، ونقض ردِّ الرَّدِّ.

****

المسألة (٧): مسألة اعتبار (غير هيَّاب) معرفة:

وذي شَظاظٍ كصدر الرُّمح معتقلٍ * بمثله غيرِ هيَّاب ولا وَكِلِ** [١٠]

ترجو البقاء بدارٍ لا ثباتَ لها * فهل سمعتَ بظلٍّ غيرِ مُنتقلِ؟** [٥٧]

القول: قال الصَّفديُّ: «(غير هيَّابٍ) غير: مجرور على أنَّها صفة لـ(معتقل). فإن قلتَ: (معتقل) نكرة، و(غير هيَّاب) معرفة، فكيف توصف النَّكرة بالمعرفة؟ قلتُ: (غير) لا تتعرَّف بالإضافة إلَّا إذا وقعت بين متضادَّين، وكانا معرفتين، كما تقول: عجبتُ من قيامك غير قعودك، أو عجبت من الحركةِ غير السُّكون. و(هيَّاب) لم يضادَّ معتقلاً، فـ(غير) نكرة هنا مع وجود الإضافة»[٢].

وفي البيت الثَّاني قال: «(غير) صفة لـ(ظلٍ)، فهو مجرور لذلك. فإن قلتَ: (غير) مضاف، والمضاف معرفة، و(ظل) نكرة، فكيف توصف النَّكرة بالمعرفة؟ قلتُ: (غير) لا تتعرَّف بالإضافة؛ لأنَّها وضعت مبهمة. وقد تقدَّم الكلام على مثل هذا»[٣].

الاعتراض: اعترض الدَّماميْنيُّ الصَّفديِّ في الموضعين بأنَّه أورد على نفسه سؤالاً ليس بواردٍ، لأنَّ المضاف إليه (هيَّاباً) ليس بمعرفةٍ، و(غير) نكرة بلا تردُّدٍ، فلا شبهة ليرد السُّؤال أصلاً، والجواب في غاية

(١) انظر: مغني اللبيب: ٦/ ٥٧٨- ٥٨٠.

(٢) غيث الأدب الَّذي انسجم: ٢/ ٥١٣.

(٣) غيث الأدب الَّذي انسجم: ٤/ ١٥٢٤.

السُّقوط فـ(غير هيَّابٍ) لو وقع وصفاً لمضادٍ له كقولك: مررت بمقدامٍ غير هيَّاب لم يكن معرفة بلا امتراء[١].

وفي الموضع الآخر أبطل أن يكون كلُّ مضاف معرفةً، فالمضاف إلى النَّكرة نكرة قطعاً، وهو في البيت نكرة بلا شكٍّ[٢].

الانتقاض: ذكر ابن أقبرس أنَّ للسؤال وجهاً غير ممنوع، وذلك أنَّ التَّخصيص نوع من التَّعريف، وأنَّ مراد الصَّفديّ كيف توصف النَّكرة بما فيه تعريف الإضافة بالجملة، وأن إسقاط جوابه قول باطل، فمن المتقرّر أنَّ (غيراً) إذا وقعت بين متضادَّين معرَّفين كانت معرفة، ومثال الدَّماميني واقع بين متضادين نكرتين، ويعتذر له أنَّه ربَّما وقع كتابه هذا بيد متعلِّم[٣].

وأمَّا الموضع الآخر فذكر أنَّ المضاف إلى نكرة فيه نوع تعريف لتخصيصه[٤].

التَّعليق: اعتراض الدَّماميني وجيهٌ حصيف، فلا وجه لسؤال الاستشكال أصلاً، وإن كان تمثيله خطأ محض إذ مثَّل بنكرتين متضادَّتين، بخلاف الصَّفديّ فقد مثَّل بمثالين معرفتين، وإن كان معنى التَّعجب فيهما ساذجاً، وأغفل الدَّماميني مثالَيه حامشاً لاندفاعه كما يبدو.

وقد حاول ابن أقبرس الرَّدَّ والانتصار للصَّفديّ على عادته بالجنوح بالمسألة إلى تعريف (غير) وتنكيرها، وأغفل الأصل في إعراب كلمات البيت، وورَّك على قولِ أنَّها كذلك إذا وقعت بين معرفتين متضادَّتين[٥]، ففيها مخرج له، ومدخل على الدَّماميني بإغفاله لها ولمثالها، واعتذر له أنَّه ربَّما وقع كتاب الصَّفديّ في يد متعلِّم فكأنَّ الصَّفديَّ رام أن يعلِّمه مسألة تعريف (غير) وتنكيرها، وهو عذر بارد لا ينهض.

الحكم: الاعتراض وجيهٌ ناهض، وجواب ابن أقبرس متَّجه للطَّعن في الدَّماميني واعتراضاته، وليست للإجابة عن إخلالات الصَّفديّ في جواباته.

---

(١) انظر: نزول الغيث الَّذي انسجم: ١٤.

(٢) انظر: نزول الغيث الَّذي انسجم: ٢٣٤.

(٣) انظر: تحكيم العقول بأفول البدر بالنُّزول: ٩٥- ٩٦.

(٤) انظر: تحكيم العقول بأفول البدر بالنُّزول: ٢٤٣.

(٥) وهو قول مشتهر يُنسب لابن السَّرَّاج والسِّيرافيّ. انظر: شرح التَّسهيل لابن مالك: ٢/ ٢٢٦، ومغني اللبيب: ٢/ ٤٥٧، والتَّصريح للأزهريّ: ٢/ ٥٧٦، على أنَّ ما في الأصول على خلاف ذلك. انظر: الأصول: ٢/ ٥، والتَّصريح للأزهريّ: ١/ ٦٧٨.

المسألة (٨): مجيء الإضافة بمعنى حرف الجرّ (في):

حُلْوُ الفُكاهة مُرُّ الجِدِّ قد مزجَتْ * بشدَّةِ البأس منه رِقَّةُ الغَزلِ** [١١]

القول: بعد ذكره المنازعة فيما تنفكُّ به رابطة الإضافة من حروف الجرّ خصوصاً الإضافة الَّتي بمعنى حرف الجرّ (في)، ذكر أنَّ الإضافة في (حلو الفكاهة) إضافة لفظيَّة، وليست بمعنى (من) ولا اللام، والأحسن فيها أنَّها بمعنى حرف الجرّ (في)[١].

الاعتراض: قال الدَّماميُّ: «ما استحسنه من تقدير (في) غير حسنٍ؛ لأنَّ الإضافة اللفظيَّة على تقدير الانفصال، فلا يُقدَّر فيها حرف من الحروف الثَّلاثة، الَّتي هي: اللام، ومن، وفي، مع أنَّ كثيراً من النَّحويِّين أنكر مجيء الإضافة المعنويَّة بمعنى (في)، وتأوَّل ما استُشهِد به على ذلك»[٢].

الانتقاض: أجاب ابن أقبرس أنَّ الإضافة بمعنى (في) شائعة، واردة في الفصيح، فلا إنكار على المجيز المختار، وغاية ما يقال: إنَّ مجيئها بمعنى (في) قليل. وجادل عن الصَّفديِّ أنَّه لم يقدِّرها بـ(في) وأنَّها لفظيَّة، وإنَّما أجاز فيها اللفظيَّة وأن تكون معنويَّة بمعنى (في)؛ أي: أجاز فيها الأمرين[٣].

التَّعليق: اعتراض الدَّماميِّ قائم بحجَّته، وإنكاره مجيء الإضافة بمعنى (في) لا يكون فيه اعتراض لمن أخذ بمن أجاز مجيئها بهذا المعنى، مع أنَّ كثيراً يمنع.

قلتُ: المراد بالمانعين المتقدِّمون، والحقيقة أنَّهم لم يمنعوا (في)، ولم يذكروها، وبعضهم ذكرها[٤] قبل ابن مالكٍ[٥] وأَبَى ورود الإضافة بمعنى (في) ابنه[٦] وأبو حيَّان[٧]، وعدَّه ثالث الأحرف ابن هشامٍ[٨] وغيره[٩].

---

(١) انظر: غيث الأدب الَّذي انسجم: ٢/ ٥٣٧- ٥٣٩.

(٢) نزول الغيث الَّذي انسجم: ١٤٢.

(٣) انظر: تحكيم العقول بأفول البدر بالنُّزول: ٩٩- ١٠٠.

(٤) كالجرجانيّ عبد القاهر، ذكر ذلك ابن إيازٍ في (المحصول) ٢/ ٧٧٠، وأبو حيَّان في (الارتشاف) ٤/ ١٨٠٠، وغيرهما.

(٥) انظر: شرح الكافية الشَّافية: ٢/ ٩٠٩، وتسهيل الفوائد: ١٥٥، وشرح التَّسهيل: ٣/ ٢٢١- ٢٢٣.

(٦) انظر: شرح ألفيَّة ابن مالك: ٣٨٠.

(٧) انظر: التَّذييل والتَّكميل: ١٢/ ٩.

(٨) انظر: أوضح المسالك: ٣/ ٧٨.

(٩) انظر: شرح ألفيَّة ابن معطٍ لابن القوَّاس: ١/ ٧٣١، والتَّصريح بمضمون التَّوضيح: ٣/ ١٠٠.

وأمَّا ابن أقبرس فقد نازع في المسألة واختار ما اختار، ثُمَّ تلمَّس تصحيحاً للصَّفديّ غير ناهضٍ، إذ كيف جمع الإضافتين في تركيب واحد؟ وهما متقابلتان! ونصُّ كلام الصَّفديّ ليس عليه فقد ذكر أنَّها لفظيَّة، وأنَّها بمعنى (في) لما لم تصحَّ باللام و(من)، ومخالفة ظاهر لفظه بلا قرينة تمحُّل للجواب عنه.

الحكم: الاعتراض وجيه مستقيم، والرَّدَّ عليه متجانف عن القصد، ثُمَّ لمَّا قصد قوله تكلَّف في التَّعذير بما لا ينهض.

****

المسألة (٩): تعدية الفعل (تصيخ):

حُلْوُ الفُكاهة مُرُّ الجِدِّ قد مزجتْ * بشدَّةِ البأسِ منه رِقَّةُ الغَزَلِ** [١١]

القول: علَّق الصَّفديُّ على بيت شعرٍ جاء إبَّان شرحه لبيت اللاميَّة هذا، هو قول الشَّاعر:

تُصيخُ لها إذا قبَّلت فاها *** أحاديثاً تُلذُّ وتُستطابُ

بأنَّ الشَّاعر نصب (أحاديثَ) بـ(تصيخ)، وهو غير جائز إلَّا بتكلُّفِ حمله، وتضمينه معنى (تسمع)، وهو ضعيف(١).

الاعتراض: اعترض الدَّماميُّ أنَّ (أحاديثَ) ليست منصوبة بـ(تصيخ)، بل بفعلٍ مقدَّرٍ يدلُّ عليه المذكور، وتقديره: تصيخ لها فتسمع أحاديث، ولا حاجة إلى ادِّعاء التَّضمين، الَّذي يأباه كثير من النَّحويِّين(٢).

الانتقاض: ناصر ابن أقبرس الصَّفديَّ بأنَّ الحمل على ظاهر العبارة ممتنع إلَّا بتأويلٍ، وأنَّ الدَّماميَّ موافقه على المنع ومخالفه على التَّأويل، والصَّفديُّ قد ضعَّف القول بالتَّأويل، فلا وجه للاعتراض(٣).

التَّعليق: اعتراض الدَّماميِّ غير وجيهٍ من جهة أنَّ التَّضمين وجهٌ معتبرٌ يخرَّج عليه(٤)، وهو مذهبٌ

(١) انظر: غيث الأدب الَّذي انسجم: ٢/ ٥٥٢.
(٢) انظر: نزول الغيث الَّذي انسجم: ١٤٣.
(٣) انظر: تحكيم العقول بأفول البدر بالنُّزول: ١٠١.
(٤) انظر: الخصائص لابن جنّي: ٢/ ٣٠٨، ومغني اللبيب لابن هشام: ٦/ ٦٧١.

مأخوذ به، بل هو مذهب البصرّيين كما هو في مسألة تناوب حروف الجرّ ، وتقدير فعلٍ محذوفٍ مذهب معتبرٌ أيضاً، غير أنَّه يتدانى هذا الوجه من جهة الدَّلالة عليه إذ لا دليل عليه سوى (تصيخ)، وهو المذكور الَّذي عناه الدَّماميني، وعليه فيكون حينئذٍ بمعنى (تسمع)، وهي الَّتي أوحت بالفعل المقدَّر، أو من كلمة (أحاديث)؛ لأنَّ الحديث يُسمع، فيكون الَّذي دلَّ على الفعل المقدَّر المعنى والسِّياق، وينخفض أيضاً بأنَّ ما لا يحتاج إلى تقدير أولى ممَّا يحتاج إليه[١]، وعلى ذلك بقي الفعل (تُصيخ) لا معمول له، وكذلك المعنى قلق معتلٌ إذ تعليق الإصاخة عند تقبيل الفم لا معنى له، ولو ضمِّن معنى (تسمع) لكان المعنى معتلاً، ولو كان التَّعليق على المجالسة لكان له معنى يَلَذُّ.

وابن أقبرس ذكر منع الظَّاهر إلَّا بتأويل، وأنَّ الصَّفديَّ ضعَّف التَّأويل، وعلى ذلك فلم يذكر الصَّفديَّ الوجه القويَّ في المسألة أو في تخريج البيت، ومثله ابن أقبرس حين ذكر اتِّفاق الامتناع بين الصَّفديّ والدَّماميني، ولكنَّه لم يذكر الوجه القويَّ عنده إذ هو متابع للصَّفديّ في قوله وناصر له فحسب.

الحكم: الاعتراض غير ناهضٍ، والجواب غير سديد، وانتقاد الصَّفديّ للتَّأويل لم يجبره بالوجه القويّ؛ إذ ضعَّفه فحسب.

****

المسألة (١٠): الأصل تقديم المفعول به على الفاعل:

إنّي أريد طروقَ الحيّ من إضَمٍ * وقد حماه رماة الحَيّ من ثُعلِ** [١٧]

القول: ذكر الصَّفديُّ في معرض كلامه على عمل (إنَّ) وعلى فتحها قال معلِّلاً: «لأنَّها مفتوحات الآخر كما افتح آخر الفعل، ولأنها تدخلها نون الوقاية كالفعل، فأُعطي هذا الباب أحسن حالات العمل وأقواها، وهو تقديم المفعول على الفاعل، فشبَّه اسمها بالمفعول، وخبرها بالفاعل. فإن قلتَ: أحسن حالات للفعل تقديم الفاعل، قلتُ: إنَّما منع ليكون للأصل مزيَّة، وتُعلم فرعيَّة (إنَّ) وبابها في العمل»[٢].

(١) انظر: أسرار العربيَّة للأنباريّ: ١٢٧.

(٢) غيث الأدب الَّذي انسجم: ٢/ ٦٨١.

الاعتراض: ذكر الدَّماميْنِيُّ أنَّه غير مسلَّم للصَّفديّ ما ذكره من وجه الأحسنيَّة وأنَّه الوجه الأقوى، وقد وقع الصَّفديُّ نفسه في التَّناقض حيث ذكر عقب ذلك فإن قلت: أحسن الحالات للفعل تقديم الفاعل قلتُ: إنَّما منع ليكون للأصل مزيَّة، وتُعلَم فرعيَّة (إنَّ) وأخواتها[١].

الانتقاض: انتصر ابن أقبرس للصَّفديّ بأن ذكر أنَّ الصَّفديَّ لم يقع منه تناقض، ذلك أنَّ مراده بالأحسن في الأوَّل ما كان في (إنَّ) وأخواتها، وبالأحسن في الثَّاني ما كان للفعل، وهذا بيّنٌ[٢].

التَّعليق: اعتراض الدَّماميْنِيّ ناهض بوقوع التَّناقض من الصَّفديّ، والأصل هو تقدُّم الفاعل لاتصاله بالفعل[٣]، ولأنَّه هو محدث الحدث[٤]، وأمَّا ابن أقبرس فنقضه غير سديدٍ؛ لأنَّ كلام الصَّفديّ ظاهر في تحسينه تقديم المفعول به على الفاعل، وأنَّ (إنَّ) وأخواتها بنيت على تلك الأحسنيَّة الَّتي في الجملة الفعليَّة، وما قال عنه إنَّه بيّن لم يبدُ لي بيّناً؛ لأنَّ يخالف ظاهر لفظ الصَّفديّ، إذ جوابه متكلَّف، وهي محاولة انتصار ودفع تناقضٍ من ابن أقبرس.

الحكم: الاعتراضُ ناهضٌ والتَّناقض ظاهر، والإجابة عنه غير ناهضة؛ لأنَّها تخالف نصَّ كلام الصَّفديّ.

****

المسألة (١١): مسألة كلِّ جارٍّ ومجرورٍ غير زائد لا بدَّ له من متعلَّق:

قد زادَ طيبَ أحاديث الكرام بها * ما بالكرائم مِن جبنٍ ومِن بَخَلِ [٢٢]**

القول: ذكر الصَّفديُّ قاعدةً أنَّ الجار والمجرور غير الزَّائد، وكذا الظَّرف لا بدَّ أن يتعلَّقا بفعلٍ أو ما فيه معنى فعل، وهذا المتعلَّق إمَّا ملفوظ وإمَّا مقدَّر، ويلزم إضمار الفعل في أربعة مواضعٍ: الخبر، والصِّفة، والحال، والصِّلة[٥].

الاعتراض: أورد الدَّماميْنِيُّ أنَّه يمكن اعتراضه بـ(خلا، عدا، حاشىٰ) إذا جرَّت، وبقولهم: "يومَ الجمعة صُمت فيه"، فليس الظَّرف متعلِّقاً بفعل محذوفٍ وجوباً، وليس هو واحداً من الأربعة الَّتي ذكرها[٦].

---

(١) انظر: نزول الغيث الَّذي انسجم: ١٥٤.

(٢) انظر: تحكيم العقول بأفول البدر بالنُّزول: ١١٧.

(٣) انظر: المفصَّل للزَّمخشريّ: ٤٤، وشرح التَّسهيل لابن مالك: ٢/ ١٣٣، وتعليق الفرائد للدَّماميْنِيّ: ٤/ ٢٦٩.

(٤) انظر: شرح المفصَّل لابن يعيش: ١/ ١٧٦.

(٥) انظر: غيث الأدب الَّذي انسجم: ٢/ ٧٧٧.

(٦) انظر: نزول الغيث الَّذي انسجم: ١٦٢.

الانتقاض: أجاب ابن أقبرس عن ذلك أنَّ القاعدة ليست للصَّفديِّ، وهو ناقل لها، وما ذكره الدَّماميُّ من الاعتراض ليس قادحاً في القاعدة؛ لأنَّ القواعد تبنى على الأكثريَّة الأغلبيَّة، ونظيره إعلال (استعان) لا يعارض بسلامة (استحوذ) من الإعلال مع موجبه، ولا تنخرم به قاعدة الإعلال(١).

التَّعليق: اعتراض الدَّماميِّ متكلَّفٌ، لذلك صدَّره بـ(يمكن الاعتراض)، ما اعترضه به مندفع بما ذكره ابن أقبرس، فهو غير خارم للقاعدة المطَّردة في متعلَّق شبه الجملة إذا كان مستقرّاً، والصَّفديُّ في ميدان أدب، وليس يشرح المسألة ليستقصي أحكامها، ويذكر ما يخرج منها من فوارد المسائل لا من متكاثرها، وأمَّا الجرُّ بـ(خلا وعدا وحاشا) فمطَّردٌ، ولا متعلَّق لها على الصَّحيح(٢)، إذ هي معدودة من أحرف الجرَّ الشَّبيه بالزَّائد أو كأنَّها منه(٣)، وهي مختلف في تعلِّقها أو متعلَّقها وفي موضعها مع مجرورها(٤)، وإذا نصبت اختلفوا في محلِّ إعراب جملتها(٥)، وأمَّا "يومَ الجمعة صُمت فيه" فهذا بابه الاشتغال (الظَّرف المضمر عامله المفسَّر)، فالظَّرف متعلِّق بفعل مفسَّرٍ من لفظ المذكور، والجار والمجرور متعلِّق بالمذكور، فلم تخرج وبقيت القاعدة كما هي.

الحكم: الاعتراض متكلَّف ظاهر التَّكلُّف، وإجابة ابن أقبرس وجيهة ونقضه ناهض.

****

المسألة (١٢): مسألة إبراز الضَّمير المستتر عند العطف عليه:

فإن جنحتَ إليه فاتَّخذ نفقاً * في الأرضِ أو سلَّماً في الجوِّ فاعتزِلِ** [٣١]

القول: ذكر الصَّفديُّ أنَّ القاعدة في أفعال الأمر استتار فاعلها وجوباً، ولا يبرز إلَّا المؤكَّد أو المعطوف عليه، ثُمَّ أورد على ابن الحاجب إيراداً وأجاب عنه، وامتدح قول ابن مالك(٦) لتحاشي ما يُورد على على تعريف ابن الحاجب(٧) للكلمة(٨).

---

(١) انظر: تحكيم العقول بأفول البدر بالنُّزول: ١٢٩- ١٣٠.

(٢) انظر: إحكام العقد الوسيم للكوكبانيِّ: ٩٠.

(٣) الشَّبيه بالزَّائد: هو ما له معنى في جملته، ولا متعلَّق له. انظر: مغني اللبيب لابن هشام: ٢/ ٣١٢.

(٤) انظر: الجنى الدَّاني للمراديِّ: ٤٣٧.

(٥) انظر: مغني اللبيب لابن هشام: ٢/ ٣١٣.

(٦) قال: "الكلمة: لفظ مستقلٌ دالٌّ بالوضع تحقيقاً أو تقديراً أو منوي معه كذلك". انظر: تسهيل الفوائد: ٣.

(٧) هو قوله: "الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد". انظر: شرح الرَّضيِّ لكافية ابن الحاجب: ق: ١: ١/ ٣.

(٨) انظر: غيث الأدب الَّذي انسجم: ٣/ ٩٤٠.

الاعتراض: اعترضه الدَّماميُّ أنَّ معنى كلامه أنَّه عند توكيد الفاعل أو العطف عليه يبرز ذلك الفاعل ضميراً، وهذا خطأ، فالفاعل ههنا واجب الاستتار عطف عليه أو لم يعطف عليه، وأفاض في توجيه صحَّة كلام ابن الحاجب، وأنَّه لا يورد عليه ما أورده، وأفاض أيضاً في تعييب كلام ابن مالك، وإظهار عوار قوله والمآخذ عليه في تعريفه(١).

الانتقاض: سلق ابن أقبرس الدَّماميَ بأنَّه مصاول مطاول في الكلام بما لا داعي له، وتلمَّس متمحِّلاً تصحيحاً للصَّفديّ أنَّ مراده أنَّ المعنى برز في صدق الفاعل بلفظ المؤكِّد، وأنَّ كلامه في تصويب ابن الحاجب وتخطئة ابن مالك لا علاقة للصَّفديّ بهما(٢).

التَّعليق: اعتراض الدَّماميّ قويٌّ ظاهر البيان، لكنَّه استطرد بعد ذلك في مناقشة تعاريف ابنَي الحاجب ومالكٍ مصحِّحاً للأوَّل، ومنتقِداً للثَّاني.

وأمَّا ابن أقبرس فأهدف الدَّماميَّ بالذَّمّ بما لا داعيَ له، ولو اكتفى أنَّه أطال فحسب لكفاه، ولو اعتذر للإطالة بأنَّه ربما وقع في يد متعلِّم كما اعتذر للصَّفديّ من قبل بذلك(٣) لحسُن ذلك، وقد جهد متمحِّلاً لتصحيح مقولة الصَّفديّ بما لا ينهض ولا يسوغ، ولا يُقبل.

الحكم: الاعتراض ناهض قويٌّ، والرَّدُّ متمحَّل غير ناهض.

****

المسألة (١٣): مسألة إعراب ما يجمع بالألف والتَّاء بالكسرة نصباً:

فادرأْ بها في نُحُورِ البيدِ جافلةً * مُعارِضاتٍ مثاني اللجمِ بالجُدُلِ** [٣٤]

القول: أورد الصَّفديُّ قصَّةً فقال: «لقد رأيت جماعة من الفضلاء يكتبون بخطِّهم (وقد نظَمَ المملوكُ أبياتٍ)، فإذا أنكرنا عليهم ذلك، يقولون: قال الشَّيخ جمال الدِّين ابن مالكٍ رحمه الله تعالى:

وما بتا وألفٍ قد جُمِعا *** يُكسر في الجرِّ وفي النَّصب معا(٤)

(١) انظر: نزول الغيث الَّذي انسجم: ١٨١- ١٨٢.
(٢) انظر: تحكيم العقول بأفول البدر بالنُّزول: ١٥٥- ١٥٧.
(٣) انظر: المسألة النَّحويَّة (٧).
(٤) انظر: ألفيَّة ابن مالك (العيوني): ٧٤، البيت: ٤١.

فأقول لهم: الشَّيخ قال: ما جُمِعَ بالألف والتَّاء، وهذا ليس منه؛ لأنَّها في المفرد أصلٌ، فيقولون: وكذلك (مسلمة) التَّاء فيها أصليَّة، فأقول: التَّاء الأصليَّة في (مسلمة) حذفت في الجمع، وكان أصله (مسلمتات)، فاستُثقِل الجمع بين علامتي تأنيث، فحذفت الأولى»[(١)].

الاعتراض: انتقد الدَّامينيُّ الصَّفديَّ أنَّه أخطأ كما أنَّ الجماعة أخطؤوا، وخطؤه في موافقته أنَّ التَّاء في (مسلمة) أصليَّة، وأنَّ قول ابن مالكٍ ما جمع بألف وتاء يخرج منه (قضاة، وأبيات)؛ لأنَّهما جمع تكسير، وليسا جمعاً بالألف والتَّاء المزيدتين كـ(مسلمات)، وأنَّ معنى الباء في "وما بتا" الاستعانة، وهي متعلِّقة بـ(جُمِع)، ولو كانت للمصاحبة، وعلِّقت بمحذوف تقديره مصحوباً لورد عليه (قضاة وأبيات)[(٢)].

الانتقاض: تلمَّس ابن أقبرس تعذيراً للصَّفديَّ بأنَّه ذكر أصليَّة التَّاء في (مسلمة) من باب إرخاء العنان للمقابل؛ لأنَّها موجودة في مفرد (مسلمات)، إذ هو لا يجهل أنَّ التَّاء في (مسلمة) زائدة للتَّأنيث، ولا يليق بمقام الصَّفديِّ ذلك، فلا يجهل مثل ذلك أقلُّ من يُطلق عليه طالب علمٍ، فهذا التَّعقُّب من الدَّامينيِّ من التَّعصُّب على الصَّفديِّ[(٣)].

التَّعليق: اعتراض الدَّامينيِّ بيِّن قويٌّ ظاهر الحجَّة، وتلمُّس ابن أقبرس للصَّفديِّ أنَّه سايرهم بالأخذ برأيهم، وأنَّه إرخاء للعنان للمجادل أو المُداخل ليس بظاهر، إذ ظاهر قوله موافقتهم، وراح يخرِّج لهم ما اعترضوه به، ولم يذكر لهم أنَّهما لا سواء، فليست التَّاء في (مسلمة) بأصل كما توهَّم الصَّفديُّ إذ قال: «والأصل في هذه التَّاء أن تكون أصليَّة للتَّأنيث في المفرد، مثل: شجرة، ومسلمة»[(٤)]، و هو ليس بغافلٍ عن أصل المسألة أنَّ (أبياتاً) تنصب بالفتحة لا بالكسرة، وأنَّها جمع تكسير لقوله: «و(أبيات) جمع مذكَّر مكسَّر غير سالم»[(٥)].

وما فيه ظنٌّ أنَّ المحبَّ يتلمَّس العذر لمن يحبُّ، والمبغض يتلصَّص في الطَّعن والنَّقد على من يبغض، وغير المحبِّ فإنَّه آخذ بظاهر القول ومتحاكم إليه، وابن أقبرس محبٌّ للصَّفديِّ، والدَّامينيُّ غير محبٍّ لذلك حاكمه إلى لفظه، ولا أراه مبغضاً.

الحكم: الاعتراض ناهض وقويٌّ وحجيج، والتَّعذير للصَّفديِّ غلبت عليه العاطفة.

---

(١) غيث الأدب الَّذي انسجم: ٣/ ٩٨٣- ٩٨٤.

(٢) انظر: نزول الغيث الَّذي انسجم: ١٨٩.

(٣) انظر: تحكيم العقول بأفول البدر بالنُّزول: ١٦٨.

(٤) غيث الأدب الَّذي انسجم: ٣/ ٩٨٣.

(٥) غيث الأدب الَّذي انسجم: ٣/ ٩٨٤.

المسألة (١٤): تعليل كسر همزة (إنَّ) بأنَّها مقولة (تُحدِّث):

إنَّ العُلا حدَّثتني وهي صادقةٌ * فيما تحدِّث إنَّ العزَّ في النُّقَلِ [٣٥]**

القول: ذكر الصَّفديُّ أنَّ كسر (إنَّ) راجع إلى أنَّها محكيَّة بـ(تحدِّث)[١].

الاعتراض: اعترض ذلك الدَّماميُنيُّ أنَّ البصريَّ لا يلحق بالقول ما كان في معناه من نداء، أو دعاء، أو حديث. وإذا ورد من ذلك شيء قدَّر القول محكيّاً محذوفاً، والكوفيُّ يُلحق ذلك بالقول، والصَّفديُّ جارٍ على المذهب الكوفيِّ، وهو خلاف المختار.

وينضاف إلى هذا أنَّ (حدَّث) تحتاج إلى ثلاثة مفاعيل، الثَّاني والثَّالث أصلهما المبتدأ والخبر، وإذا وقع في موقعهما (أنَّ) ومعمولاها فتحت همزة (إنَّ)، وكان ذلك سادّاً مسدَّ المفعولين[٢].

الانتقاض: انتصر ابن أقبرس للصَّفديِّ بأنَّ معتبة الدَّماميِنيّ واقعة عليه هو؛ لأنَّ الصَّفديَّ أخذ بالمذهب الكوفيِّ[٣]، وعلى ذلك فلا عتب عليه حينئذٍ، بل قوله منصور بالأدلَّة الَّتي يعتضد بها هذا المذهب[٤].

التَّعليق: اعتراض الدَّماميِنيّ وجيه إن كان الصَّفديُّ يأخذ بالمذهب البصريّ، وإذا كان لا يأخذ به فلا نقد عليه، لكن كان عليه أن يشير إلى مذهبه، ولأنَّ ابن أقبرس دأب معتذراً له أنَّه ربما وقع في يد متعلمٍ.

وبقي توجيه الكسر والقول على مفاعيل (حدَّث) الثَّلاثة، وأنَّ نيابة (أنَّ) ومعموليها موجبة للفتح مانعة للكسر، هذه لم يجب عنها ابن أقبرس.

وتطبيقاً على قاعدة الحمل على عدم الحذف أولى من الحمل على ما فيه حذف[٥]؛ لأنَّ ذلك خلاف الأصل[٦]، فيكون مذهب الكوفيِّ مقدَّماً، غير أنَّ هذه القاعدة معترضة بقاعدة أخرى أخرى هي أنَّ الأخذ بالظَّاهر أولى من الحمل على التَّأويل[٧]، إذ ذلك هو الأصل، والكوفيُّ آخذ

(١) انظر: غيث الأدب الَّذي انسجم: ٣/ ٩٨٩.
(٢) انظر: نزول الغيث الَّذي انسجم: ١٩٠- ١٩١.
(٣) انظر: تسهيل الفوائد لابن مالك: ٧٣- ٧٤.
(٤) انظر: تحكيم العقول بأفول البدر بالنُّزول: ١٧١- ١٧٢.
(٥) انظر: أسرار العربيَّة للأنباريّ: ١٢٧.
(٦) انظر: شرح شذور الذَّهب لابن هشامٍ: ٤٢٧.
(٧) انظر: شرح بانت سعاد لابن هشامٍ: ٩٦.

بأنَّ (حدَّث) بمعنى قال، وملحق ما بمعناه به في الأحكام.

والأمر إذا كان مذهبيّاً يؤخذ بأقوى المذهبَين في أصل المسألة لا في تطبيقها على مسألة ما، فمَن كان ينصر مذهب البصريّين يقدِّمه هنا، لا لأنَّ المسألة تؤيِّده، لكن لأنَّه هو المقوَّى عنده، والعكس بالعكس، والمذهب البصريُّ هو المقدَّم قال ابن مالك عن مذهب البصريّين: «وهو الصَّحيح؛ لأنَّ حذف القول استغناء عنه بالمقول مجمع عليه في غير محلِّ النِّزاع، ... وأيضاً بقاء المحكيِّ وحذف القول نظير بقاء المفعول وحذف الفعل، وذلك في الكلام كثير؛ فيلحق به النَّظير، وأيضاً قد جاء بعد النِّداء وشبه ما نحن بصدده القول مصرَّحاً به؛ فدلَّ ذلك على صحَّة التَّقدير عند عدم التَّصريح»[(١)]، وساق شواهد على ما ذكره.

وأخذ بمذهب الكوفيّين ابن عصفورٍ[(٢)] ورجَّحه أبو حيَّان أنَّه سالم من التَّقدير وتكرار الفعل[(٣)].

الحكم: الاعتراض يقع إن كان الصَّفديُّ منقطعاً إلى البصريّين لا يأخذ إلَّا بقولهم، وهذا غير متحقِّق في حقِّ الصَّفديِّ، وعلى ذلك فالملامة عنه مرتفعة مثلما ذكر ابن أقبرس، ولو ذكر الصَّفديُّ مذهبه في ذلك لاندفع الاعتراض.

****

المسألة (١٥): مسألة إعراب (حبذا) على مذهب ابن كَيسان:

إنَّ العُلا حدَّثتني وهي صادقةٌ * فيما تحدِّث إنَّ العزَّ في النُّقَلِ [٣٥]**

القول: جاء في شرح هذا البيت للصَّفديِّ كلام على بيت آخر لابن نُباتة[(٤)] أنَّه لو قال في قوله: "يا حبذا من حاضرٍ غائبٍ"[(٥)] «يا حُسْنَهُ أو يا عَجَباً! لسلم من حذف فاعل (حبَّ) الَّذي هو بدل

(١) شرح التَّسهيل: ٢/ ٩٦- ٩٧، وانظر: التذييل والتَّكميل: ٥/ ١٤٤.

(٢) انظر: شرح جمل الزَّجَّاجيِّ: ٢/ ٤٦٤.

(٣) انظر: التَّذييل والتَّكميل: ٦/ ١٤٥.

(٤) شاعر مجيدٍ، وهو أستاذ الصَّفديِّ، واسمه أبو نصر عبد العزيز بن عمر بن محمَّد بن نُباتة التَّميميُّ السَّعديُّ، من شعراء سيف الدَّولة الحَمْدانيِّ، توفي (٤٠٥هـ). انظر: وفيات الأعيان لابن خلِّكان: ٣/ ١٩٠.

(٥) هو كلمة من قول الشَّاعر:

ولاعبٍ يُعربُ شُطرنجه *** عن فهمه المتَّقدِ الصَّائبِ
يَغيبُ لكن ذِهنُه حاضرٌ *** يا حبَّذا من حاضرٍ غائبِ

من (ذا)، وهو غير جائز»[١].

الاعتراض: انتقد الصَّفديُّ الدَّماميْنِيُّ أنَّه رام مذهب ابن كَيسان[٢] فأفسده، وابن كَيسان يرى أنَّ المخصوص بالمدح بعد (حبَّذا) بدل من فاعله، الَّذي هو (ذا)، على أنَّ مذهب ابن كيسان مردودٌ بلزوم هذا المخصوص بعد (حبَّذا)، ولو كان بدلاً لاستُغنِي عنه، وساق مسائل من حذف الفاعل والاستغناء عنه، وكيف يتوجَّه كلام ابن نباتة والاعتراض عليه على ذلك[٣].

الانتقاض: التمس ابن أقبرس للصَّفديّ وجهاً بأن ذكر أنَّ مراده بـ(لسلم)؛ أي: السَّلامة من الاعتراض النَّحويّ مطلقاً، وأنَّ الانتقاد غايته أنَّ الصَّفديَّ أطلق اسم المبدل منه على البدل، ثُمَّ لا يلزم الصَّفديَّ كون رأي ابن كَيسان مردوداً عند الدَّماميْنِيّ أو عند غيره، وساق اعتراضاً على الدَّماميْنِيّ من إجازته الاستغناء في اللفظ، وأنَّ اعتراضه ابن كَيسان بالبدليَّة مع ذكره أنَّه يسقط المخصوص إذا جاء معه تمييزٌ؛ فكأنَّ الدَّماميْنِيَّ وقع في التَّناقض[٤].

التَّعليق: انتقاد الدَّماميْنِيّ وجيه صحيح، وانتصار ابن أقبرس متكلَّف، وَذِكرُ الدَّماميْنِيّ للوجوه من باب إيراد ما يُعلم من المسألة؛ ليظهر فيه وجه الاعتراض، وليس أمره إلى التَّناقض كما ذكره ابن أقبرس، بل هذا من جليل علم الدَّماميْنِيّ وموضوعيَّته، على أنَّه ربَّما طغى عليه الانفعال فتجاوز على الصَّفديّ، ونابذه قدحاً.

وابن أقبرس تكلَّف ردّاً لطعون الدَّماميْنِيّ بمثل تفسيره لـ(لسلم)، وتفسير للسَّلامة ليس عليه دليل صريح من الصَّفديّ قولاً، ولا هو بمفهوم منه تلويحاً، وأمر الانقلاب ليس صحيحاً؛ لأنَّ الصَّفديَّ جعل المخصوص فاعلاً وجعله بدلاً من (ذا) فلم ينقلب، وما فهمه ابن أقبرس من أنَّه أطلق اسم المبدل منه على البدل والمراد عكسه، ليس صحيحاً، بل نقد الدَّماميْنِيّ صحيح؛ لأنَّ ابن كيسان يرى (ذا) فاعلاً، والمخصوص بدلاً[٥]، والصَّفديُّ رأى (ذا) بدلاً، وأنَّه لازم الوجود، وردَّهما الدَّماميْنِيُّ؛ أعني: رأيَ ابن كَيسان ووَهَمَ الصَّفديّ= بجواز الحذف؛ فردَّ به إعراب ابن كيسان،

(١) غيث الأدب الَّذي انسجم: ٣/ ٩٩٥.

(٢) هو العالم النَّحويّ أبو الحسن محمَّد بن أحمد بن كيسان، أخذ عن المبرِّد وثعلب، له المهذَّب في النَّحو. توفي (٢٩٩هـ). انظر: نزهة الألبَّاء للأنباريّ: ٢٠٨، وإنباه الرُّواة للقفطيّ: ٣/ ٥٧.

(٣) انظر: نزول الغيث الَّذي انسجم: ١٩٢.

(٤) انظر: تحكيم العقول بأفول البدر بالنُّزول: ١٧٤.

(٥) انظر: البغداديَّات: ٦٥، وارتشاف الضَّرَب: ٤/ ٢٠٦٠.

ونقض إيجاب الصَّفديِّ.

والدَّمامينيُّ لم يتناقض، وقد فطن لذلك وأجاب عن نفسه فقال: «إن قلتَ بهذا الاستغناء يسقط الرَّدُّ على ابن كيسان بأنَّه لو كان بدلاً لاستغني عنه قلتُ: هو وإن استغني عنه في اللفظ فلا بدَّ من تقديره، فثبت أنَّه غير مستغنىً عنه مطلقاً»[(١)].

الحكم: الاعتراض ناهض وحجيج، والرَّدُّ متكلَّف لا يقف في وجه الاعتراض فضلاً عن نقضه.

****

المسألة (١٦): مسألة معنى الزَّائد في الحرف الزَّائد:

وعادةُ النَّصلِ أن يُزهَى بِجَوْهَرِه * وليس يعملُ إلَّا في يَدَيْ بَطَلِ [٤٢]**

القول: ذكر الصَّفديُّ أنواع (أنْ) الزَّائدة والمفسِّرة والمصدريَّة، وشرح بيانها، وكان ممَّا ذكره أنَّ الزَّائدة هي الَّتي دخولها كخروجها؛ كقول الله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلۡبَشِيرُ﴾[(٢)]، فهي هنا زائدة[(٣)].

الاعتراض: انتقد الدَّمامينيُّ الصَّفديَّ في شرحه للزَّائدة أنَّها عارية من الفائدة، بأنَّ هذا ممتنع في الكلام البليغ فكيف بالكلام المعجز؟! والصَّحيح أنَّ الزَّائد هو الَّذي لا يضرُّ خروجه، ويفيد دخوله التَّوكيد[(٤)].

الانتقاض: اعتذر للصَّفديِّ ابن أقبرس أنَّ قوله "كخروجها" لا يسلَّم أنَّ مراده المساواة بالدُّخول؛ لأنَّ المماثلة من كلِّ وجهٍ ممتنعة؛ إذن المراد المعنى في الاستغناء، وعلى ذلك لا يلزم انعدام الفائدة من الدُّخول، وعلى التَّسليم بقول الصَّفديِّ فهو مسبوق في هذا القول بأنَّ (أن) زائدة.

وزاد ابن أقبرس بالتَّعوُّذ من الدَّمامينيِّ[(٥)]، وهو موافق للصَّفديِّ في معنى الزِّيادة إذ استشهد له في موضع آخر قريب[(٦)].

التَّعليق: اعتراض الدَّمامينيِّ قد يستشكل لسمة التَّقصُّد مع الاندفاع بالنَّقد، بدا ذلك من الجنف في

---

(١) نزول الغيث الَّذي انسجم: ١٩٣.

(٢) يوسف: ٩٦.

(٣) انظر: غيث الأدب الَّذي انسجم: ٣/ ١١٦٢.

(٤) انظر: نزول الغيث الَّذي انسجم: ٢٠٥، ٢٠٨.

(٥) انظر: تحكيم العقول بأفول البدر بالنُّزول: ١٩٤.

(٦) انظر: تحكيم العقول بأفول البدر بالنُّزول: ١٩٩.

القول وذكر التَّعوُّذ من الجهل، ومعنى الزِّيادة التَّوكيد عند أهل اللغة والأدب، وإن كان بعضهم يتمحَّل لهذا مصطلحاً غيره تحرُّجاً من إطلاق لفظ الزِّيادة على ما جاء في القرآن، وقد حرَّر أمره السَّمين الحلبيُّ وعالجه معالجة حسنةً في تفسيره(١).

وصُنع ابن أقبرس هو تكلُّف وتعسُّف، وفيه التَّعذير بالجواب الَّذي لا يصدِّقه كلام الصَّفديّ، والاعتذار بما بعد التَّسليم أنَّه مسبوق فليس ذلك بعذر؛ إذ الآخذ يأخذ بذكر أقوى الأقوال، وبأحسن التَّفاسير، وكذلك لا ينتهض جوابه؛ لأنَّ ما ذكره واقع على مجيء (أن) زائدة، والمنتقَد هو ما ذكره الصَّفديُّ في معنى الزَّائدة الَّتي وصفها بأنَّ دخولها كخروجها.

الحكم: الاعتراض مفيدٌ ناهض وإن كان فيه جنف لفظٍ، والاعتذار متكلَّف وإن رامه ناهضاً، وساء بخشن العبارة!

****

المسألة (١٧): مسألة زيادة (كانوا) في بيت شعريٍّ:

ما كنتُ أُوثِرُ أن يمتدَّ بي زمني * حتَّى أرى دولةَ الأوغادِ والسَّفَلِ [٤٣]**

القول: ذكر الصَّفديُّ في شرح هذا البيت أنَّ جماعةً جعلوا (كانوا) في بيت شعرٍ(٢) أورده زائدة، واستشكل كيف تكون زائدة ومعها اسمها؟ وخرَّجه بأنَّه يمكن أن يكون في الأمر تقديم وتأخير، وأصله: وجيران كرام كانوا لنا، وهذا متَّجه غير معترضٍ، ولكنِّي لم أجد أحداً ذكره(٣).

وزاد أن ذكر ما قيل في (كان) من قول الله تعالى: ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾(٤)، ومنها أنَّها تامَّة «بمعنى: وجد أو حدث بعيد؛ لأنَّ عيسى-عليه السَّلام- لم يُخلق ابتداءً في المهد، وتقديرها زائدةً أجود»(٥).

الاعتراض: أراد الدَّماميُّ هدماً لاختيار الصَّفديّ لعدم زيادة (كانوا)، فذكر أنَّ للقائل بالزِّيادة ألَّا يجعلَ

(١) انظر: الدُّر المصون: ١/ ٧٢- ٧٤، ٥/ ٢٦٣.

(٢) هو قول الشَّاعر:

فكيف إذا مررتَ بدار قومٍ * وجيرانٍ لنا (كانوا) كرامِ**

(٣) انظر: غيث الأدب الَّذي انسجم: ٣/ ١١٨٦.

(٤) مريم: ٢٩.

(٥) غيث الأدب الَّذي انسجم: ٣/ ١١٨٨.

الضَّمير مرفوعاً بها، فيكون أصل الكلام: وجيرانٍ لنا هم كرام، و(لنا) في موضع الصِّفة لـ(جيران)، و(هم) فاعل بـ(لنا) على حدِّ: «مررت برجلٍ معه صقرٌ صائداً به غداً»، ونصَّ سيبويه على أنَّ (صقراً) فاعل لـ(معه)[١]، ثُمَّ راح يبيّن كيف اتَّصل الضَّمير بالفعل، وهو غير عامل به، وقاسه على بيت شعرٍ ما جاء فيه محكوم عليه بأنَّه ضرورة[٢].

والقول بالتَّقديم والتَّأخير ذكره المبرِّد[٣]، ونحا إليه شيخ الصَّفديِّ أبو حيَّان[٤]، فليس هو بمخترع له[٥].

وأمَّا ما في الآية فمردود أنَّا لا نسلِّم أنَّ معنى التَّمام سيكون أنَّ أوَّل خلق نبيِّ الله عيسى – عليه السَّلام– كان في المهد كما ادَّعاه، ولا وجه يدلُّ عليه، وأنَّ ما ادَّعاه الأجود هو الأردأ، فقد قال غير إمامٍ إن زيادة (كان) خاصٌّ بالشِّعر، وتخريج الآية عليه غير مناسب، خصوصاً أنَّ الصَّفديَّ[٦] يرى أنَّ الزَّائد دخوله كخروجه[٧].

الانتقاض: دأب ابن أقبرس –على عادته– بالدِّفاع عن الصَّفديَّ باهتدام ما يعترضه الدَّماميِنيُّ، وما ههنا منه حيث ذكر أنَّ الدَّماميِنيَّ متحمِّل متعصِّبٌ؛ لذا يُغفل ما يقتضي التَّصحيح من مطلق الاحتمال، وأنَّ هذا منه مضيٌّ عن طريق الحقِّ إلى الضَّلال، وانتصر للصَّفديِّ أنَّ عدم رؤيته لا يدلُّ على اختراعه هو له، وقد يقع التَّوافق والتَّطابق في التَّوجيهات.

وأمَّا زيادة (كان) في الآية فيعتذر له أنَّها مسألة نحويَّة خلافيَّة، وليست خاصَّة بالشِّعر، وأنَّ معنى خلق وارد، وأنَّ (في المهد) متعلِّق بـ(صبيّاً) وهو حال، وما جعله أردأ الأقوال قال به العكبريُّ[٨].

وذِكرُ الدَّماميِنيِّ أنَّ الأصل عدم الزِّيادة لـ(كان) مصادم للغة العرب، ولأئمَّة النُّحاة إذ أجازوا

---

(١) انظر: كتاب سيبويه (هارون): ٢/ ٤٩.

(٢) هو قول الشَّاعر:

وما علينا إذا ما كُنتِ جارتَنا * ألَّا يجاورَنا إلَّا كِ دَيَّارُ**

(٣) انظر: المقتضب: ٤/ ١١٧.

(٤) انظر: التَّذييل والتَّكميل: ٤/ ٢١٨.

(٥) انظر: نزول الغيث الَّذي انسجم: ٢٠٦– ٢٠٧.

(٦) انظر: المسألة النَّحويَّة (١٦).

(٧) انظر: نزول الغيث الَّذي انسجم: ٢٠٨.

(٨) انظر: التِّبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٨٧٣.

زيادتها، وساق نقولاً وساق أمثلة على ذلك، وجوَّد بالنَّقل معنى الزِّيادة أنَّها الَّتي دخولها وخروجها على السَّواء، وذكر شيئاً من أقوال المفسِّرين والمعربين للتَّفريق بين التَّامَّة والنَّاقصة في الآية(١).

التَّعليق: اعتراض الدَّمامينيّ استعراض للنَّقض، وهو مقول به قبله، وكلامه متين ودليل اطِّلاع لأقوال الأئمَّة بعد اختراع الصَّفديّ للقول بالتَّقديم والتَّأخير، وتصحيح ابن أقبرس أنَّه من وقع الحافر على الحافر أنَّه تكلُّف تصحيحٍ إذ هذا القول ذكره شيخ الصَّفديّ أبو حيَّان، وأمَّا (كانوا) فمَّما وقع فيه الاختلاف في القول بزيادتها في البيت، وعليه فاعتراضه مندفع بالاختلاف، وأمَّا تفسيره لاتصال الضَّمير بالفعل مقايسةً على بيتٍ محكوم على ما فيه أنَّه ضرورة(٢) فهذا يُبطل المقايسة.

وأمر الزِّيادة في الآية مقول به، بل هو مختار لبعضهم؛ لأنَّ المعنى كيف نكلِّمه في حال الصِّبا، ومع عدم الزِّيادة لا يكون لنبيّ الله ميزة عن جميع النَّاس إذ الجميع يمرُّ بمرحلة الصِّبا(٣)، وهذا الاعتلال سهل اعتراضه بأن يقال: إنَّهم قالوا ذلك لما طُلب منهم مخاطبته أنَّهم استعجبوا تكليمه الآن وهو في حال الصِّبا، فتكون (كان) تامَّةً حينئذٍ، والآية كما في النُّقول وقع في تفسيرها وإعرابها أقوال، فليس الصَّفديُّ بمنفردٍ، وتخصيص الزِّيَّادة بالشِّعر ليس صحيحاً كما ذكر ابن أقبرس، بل اشترطوا توسطها وشروطاً أُخر(٤).

الحكم: توجيه الدَّمامينيُّ لـ(كانوا) وإن بدا متكلَّفاً، ومقايسته غير ناهضةٍ، هو مسبوق إلى ذلك(٥)، وإجابة ابن أقبرس ناهضة من جهة عدم منع الزِّيادة في (كان)، وما بقي أوجه اختلافٍ.

****

المسألة (١٨): صحَّة لقب (الفتح) للإعراب:

وإن علاني مَن دوني فلا عَجَبٌ * لي أُسوةٌ بانحطاط الشَّمسِ عن زُحَلِ [٤٦]**

القول: ذكر الصَّفديُّ إبَّان شرحه هذا البيت نقداً لكلمة جاءت في بيت شعرٍ(٦) أنَّه استعمل الفتح في

---

(١) انظر: تحكيم العقول بأفول البدر بالنُّزول: ١٩٦- ٢٠٠.

(٢) انظر: أوضح المسالك: ١/ ٧٧.

(٣) انظر: الأزهيَّة: ١٣٠.

(٤) انظر: التَّذييل والتَّكميل: ٤/ ٢١٢- ٢٢٢.

(٥) انظر: شرح جمل الزَّجَّاجيّ لابن عصفور: ١/ ٤٠٩- ٤١٠.

(٦) هو قول الشَّاعر:

يا فتحُ يا أشهرَ كلِّ الورى *** باللؤمِ والخِسَّة والكِذْبِ

كم تدَّعي شيعة آل العَبَا *** أسمك يُنبِيني عن النَّصْبِ

حكم كلمة معربةٍ، والإعراب لقبه النَّصب والفتح لقب البناء، وأنَّ ذلك هو التَّحقيق في الألقاب، ويتسامح مع الشِّاعر لحلاوة النَّظم[١].

الاعتراض: اعترض الدَّماميْنيُّ ما قاله الصَّفديُّ أنَّ الشَّاعر غير مكلَّفٍ التزام مذاهب البصريّين في التَّفريق بين ألقاب البناء وألقاب الإعراب، فلا داعي للتَّسامح الَّذي أبداه[٢].

الانتقاض: رأى ابن أقبرس أنَّ ذلك من الدَّماميْنيِّ تعسُّفٌ في الانتقاد، ولو وقع العكس –وكان القائل الصَّفديَّ– لسارع عليه بالنَّكير والانتقاد[٣].

التَّعليق: اعتراض الدَّماميْنيِّ متكلَّفٌ لأجل التَّخطئة فحسب، وذلك أنَّه وارد في مسألة خلافيَّة[٤]، وهو انتقده على مذهب الكوفيّين، وفي المسألة اللاحقة سينتقده على مذهب البصريّين، وهذا خلاف العلميَّة، وإنَّما هو تقصُّدٌ واندفاع بالنَّقد، على أنَّ الصَّفديَّ اعتذر للشَّاعر بالتَّسامح لأجل حلاوة التَّورية وحسن النَّظم، وهو اعتذار مقبول، ومن دون الاعتذار قول الشَّاعر صحيح على مذهب الكوفيّين كما ذكره الدَّماميْنيُّ.

وما ذكره ابن أقبرس صحيحٌ، وأمَّا الوجه الآخر المعكوس فيصدِّقه ما جاء في المسألة الَّتي تلي هذه المسألة مسألة تأخير الفاعل.

الحكم: الاعتراض غير ناهضٍ، واعتذار الصَّفديِّ للشاعر مقبول، والرَّدُّ وجيهٌ، والتَّوقُّع والحدس بـ(ولو) تصدِّقه المسألة اللاحقة (١٩). والميدان شعرٌ، والشِّعر تُطلب فيه الرِّقَّة لا الدِّقَّة.

****

المسألة (١٩): من مواضع تأخير الفاعل:

وشَانَ صدقَك عند النَّاس كِذبُهُمُ * وهل يُطَابَقُ مُعوَجٌّ بِمُعْتَدِلِ [٥٢]**

القول: قال الصَّفديُّ مُعرِباً: «(كذبُهم): مرفوع على أنَّه فاعل (شان)، وإنَّما تأخِّر عن المفعول به للضَّرورة في الوزن»[٥].

---

(١) انظر: غيث الأدب الَّذي انسجم: ٣/ ١٢٦٣.

(٢) انظر: نزول الغيث الَّذي انسجم: ٢١٥.

(٣) انظر: تحكيم العقول بأفول البدر بالنُّزول: ٢١٢.

(٤) انظر: شرح الرَّضي لكافية ابن الحاجب: ق ٣: ١/ ١١١.

(٥) غيث الأدب الَّذي انسجم: ٤/ ١٤٣١.

الاعتراض: اعترض الدَّماميْنُ ذلك بقوله: «هذا أيضاً من مساوئ كلامه، فإنَّ الفاعل هنا واجب التَّأخير من أجل أنَّه متلبّس بضميرٍ يعود على شيءٍ من متعلقات المفعول، كقولك: ضرب الجالسَ في دار هندٍ غلامُها، فلو قدّم لعاد الضَّمير على متأخّرٍ لفظاً ورتبةً، وهذا ممتنع على المذهب الحقّ، فتقديمه لذلك، فكيف يدَّعى أنَّه من ضرائر الشِّعر؟!»[(١)].

الانتقاض: رام ابن أقبرس انتصاراً للصَّفديّ بعد التَّسليم بصحَّة الاعتراض، وخرَّج كلام الصَّفديّ بكأنَّ الصَّفديَّ سبق إلى ذهنه أنَّ الشَّاعر اضطرَّ في هذا البيت، ولا يخفىٰ أنَّ له وجهاً، والخطب هيّن، ولام الدَّماميْنيَّ أنَّ الكلام في مثل هذا ليس من دأب المحقّقين[(٢)].

التَّعليق: اعتراض الدَّماميْنيّ في أصله له وجه يصحُّ لو قصره على نقد الاعتلال بالضَّرورة، وأمَّا مسألة امتناع تقديم الفاعل في مثل فذلك مذهب الجمهور[(٣)]، وهو المذهب الحقُّ، في منع عود الضَّمير على متأخّر لفظاً ورتبةً، ما جاء منه كلُّه في شعرٍ.

ولقد رام ابن أقبرس انتصاراً للصَّفديّ فلم يمكنه ذلك، فسلَّم صحَّةَ اعتراض الدَّماميْنيّ، ولامه على اعتراضه بالدَّأَب، وأبان أنَّ لقول الصَّفديّ وجهاً، ولم يذكر ذلك الوجه، والوجه الَّذي رامه أنَّ غير الجمهور أجاز تأخير الفاعل في مثل هذه الحالة ولم يمنعه[(٤)]، وبه قال ابن جنّي[(٥)]، وخُصَّ جوازه بالشِّعر[(٦)].

وفي الحقيقة أنَّ تعليل الاعتراض غير صادق على قول الطُّغرائيّ: "**شَانَ صدقَك عند النَّاس كِذبُهُمُ**"، وعلى تنزيل مسألة تأخير الفاعل وجوباً، ويكون متَّجهاً لو قصره على احتكامه إلى الضَّرورة، وبيان ذلك أنَّ الظَّرف (عند النَّاس) من متعلَّقات الفعل، وليس من متعلِّقات المفعول به، وعلى ذلك فليست المسألة من مسائل وجوب تأخير الفاعل.

الحكم: اعتراض الدَّماميْنيّ ساقط لعدم تنزُّل المسألة على النَّصّ، والنَّقض ساقط لسقوط أصله.

---

(١) نزول الغيث الَّذي انسجم: ٢٢٥.

(٢) انظر: تحكيم العقول بأفول البدر بالنُّزول: ٢٢٧.

(٣) انظر: شرح التَّسهيل لابن مالك: ٢/ ١٣٥، ومنهج السَّالك لأبي حيَّان: ١/ ٤٠٨، وتعليق الفرائد للدَّماميْنيّ: ٢/ ١١٦.

(٤) انظر: شرح الرَّضي لكافية ابن الحاجب: ق ١: ١/ ٢٠٧، والتَّذييل والتَّكميل لأبي حيَّان: ٢/ ٢٦٥.

(٥) انظر: الخصائص: ١/ ٢٩٤.

(٦) انظر: التَّذييل والتَّكميل: ٢/ ٢٦٥.

الخاتمة

في مختتم هذا البحث أودُّ ذكر النَّتائج والثَّمرات مقيّداً لها؛ ممَّا تحصَّلتُه مع انتهاء معاناة ما في البحث من الاعتراض والانتقاض، وهو ما سأورده الآن.

١- الباعث للتَّصنيف عند الصَّفديِّ باعث أدبيٌّ وعلميٌّ، وعند الدَّماميِنيّ انفعاليٌّ وعلميٌّ، وعند ابن أقبرس عاطفيٌّ وتعصُّب غضبيٌّ.

٢- تَعداد المسائل المسوقة للمناقشة تسع عشرة مسألةً.

٣- عدد المسائل ذات المناقشات العلميَّة عند الدَّماميِنيّ ثنتا عشرة مسألة، وعند ابن أقبرس ثماني مسائل.

٤- عدد المسائل ذات المناقشات غير العلميَّة عند الدَّماميِنيّ سبع مسائل، وعند ابن أقبرس إحدى عشرة مسألة.

٥- جاء في المناقشات غير العلميَّة ما بين الاعتراض للاعتراض، والرَّدِّ للرَّدِّ، أو تكلُّف التَّخطئة، وتكلُّف التَّصحيح، أو القصور في المناقشة، والخروج عن المقصود، أو عدم دقَّة التَّوجيه، وما بني على الظُّنون، أو التَّخريج على احتمال أنَّه من صنع النَّسَّاخ.

٦- بان التَّحيُّز من خلال عناوين الكتابين، وهو أظهر عند ابن أقبرس، وذلك أنَّ الدَّماميَّ ورَّىٰ بالنُّزول في حين أنَّ ابن أقبرس صرَّح باسم المؤلِّف ذمّاً، ووارىٰ باسم الكتاب.

٧- جنح الدَّماميُّ في بعض عباراته إلى التَّعدِّي اللفظيِّ بحقِّ الصَّفديِّ، وصنع مثل ذلك وزاد ابن أقبرس في حقِّ الدَّماميُّ، وهو ألسن بالمعابة من الدَّماميِنيّ.

٨- من عجيب الأمر أنَّ ابن أقبرس يصف الدَّماميِني بالمشيخة؛ أي: «الشَّيخ بدر الدِّين»، وكثيراً ما يصفه بـ«هذا المتعقِّب».

٩- بدا الدَّماميُّ عالماً غاضباً من تجرُّء غير الضَّابط لمسائل العلم فيما أبداه من نقداتٍ على الصَّفديِّ، في حين بدا ابن أقبرس مناصراً للصَّفديِّ هائجاً على الدَّماميِنيّ.

١٠- مبتدأ الدَّماميِنيّ في تعقُّب الصَّفديِّ الخوف من انغرار النَّاس بالصَّفديِّ لحسن لفظه وبراعة كلامه الأدبيِّ؛ فأراد أن يبيِّن أنَّه دون ذلك في الأمور العلميَّة خصوصاً النَّحو والصَّرف وأمثالهما.

١١- أنَّ الدَّماميِنيَّ من أهل الغيرة على العلم لذا نجد أنَّ له أكثر من كتابٍ في نقد مصنَّفات غيره، كما صنع مع ابن هشام على كتابه (مغني اللبيب)، وهو أوسع تأليفاً من ابن أقبرس، وأمتن نسجاً و تأصيلاً علميّاً.

وصلِّ اللهمَّ وبارِك على نبيِّنا محمَّدٍ.

والحمد لله ربِّ العالمين.

******

ثبت المصادر والمراجع:

- إحكام العقد الوسيم في أحكام الظَّرف والجار والمجرور وما لكلٍّ منهما من التَّقسيم؛ لعبد القادر بن أحمد الكوكبانيّ، تحقيق: عبد الرَّحمن بن عبد القادر المعلِّميّ، مكتبة الإرشاد، اليمن/ صنعاء، ط ١، العام ١٤٤٢هـ= ٢٠٢١م.
- ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب؛ لأبي حيَّان، تحقيق: د. رجب عثمان محمَّد، مكتبة الخانجيّ، مصر/ القاهرة، ط ١، العام: ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م.
- الأزهيَّة في العوامل والحروف؛ للهرويّ، تحقيق: محمَّد عثمان، المكتبة الأزهريَّة للتُّراث، مصر/ القاهرة، ط ١، العام: ١٤٣٢هـ= ٢٠١١م.
- أسرار البلاغة؛ لعبد القاهر الجرجانيّ، تحقيق: أبو فهر محمود محمَّد شاكر، مطبعة المدنيّ، مصر/ القاهرة، ط (١)، العام: ١٤١٢هـ = ١٩٩١م.
- أسرار العربيَّة؛ للأنباريّ، تحقيق: د. محمَّد راضي مدكور وزميله، الوعي الإسلاميُّ، الكويت، ط ١، العام: ١٤٣٦هـ= ٢٠١٥م.
- الأصول في النَّحو؛ لابن السَّرَّاج، تحقيق: أد. عبد الحسين الفتليّ، مؤسسة الرسالة، لبنان/ بيروت، ط ٢، العام: ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م.
- ألفيَّة ابن مالكٍ في النَّحو والتَّصريف، تحقيق: أد. سليمان بن عبد العزيز العيونيّ، دار المنهاج، الرِّياض، ط١، العام: ١٤٣٢هـ.
- الأمالي النَّحويَّة؛ لابن الحاجب، تحقيق: أد. هادي حسن حمُّودي، عالم الكتب، لبنان/ بيروت، ط ١، العام: ١٤٠٥هـ= ١٩٨٥م.
- إنباه الرُّواة على أنباه النُّحاة؛ للقفطيّ، تحقيق الأستاذ: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريَّة، لبنان/ بيروت، ط ١، العام: ١٤٢٤هـ= ٢٠٠٤م.
- أوضح المسالك إلى ألفيَّة ابن مالك؛ لابن هشامٍ الأنصاريّ، تعليق الشَّيخ: محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد، المكتبة العصريَّة، لبنان/ بيروت، د ط، العام: ١٤١٥هـ = ١٩٩٤م.
- البغداديَّات؛ لأبي عليٍّ الفارسيّ، تحقيق: أد. صلاح الدِّين عبد الله السَّنكاويّ، مطبعة العاني، نشر وزارة الأوقاف، بغداد/العراق، د ط، العام: ١٤٠٣= ١٩٨٣م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنُّحاة؛ للسُّيوطيّ، تحقيق الأستاذ: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريَّة، لبنان/ بيروت، ط ١، العام: ١٤٢٧هـ =٢٠٠٦م.

- التبيان في إعراب القرآن؛ للعكبريّ، تحقيق الأستاذ: علي محمَّد البجاويّ، دار الجيل، لبنان/ بيروت، ط ٢، العام: ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م.
- تحكيم العقول بأفول البدر بالنُّزول؛ لعلاء الدين ابن أقبرس، تحقيق: أد. عبد السَّلام الهمَّالي سعود، الدار المالكيَّة، تونس، ط ١، العام: ١٤٣٧هـ = ٢٠١٦م.
- التَّذييل والتَّكميل في شرح كتاب التَّسهيل؛ لأبي حيَّان، تحقيق: أد. حسن هنداوي، (١-٥) دار القلم، سوريا/ دمشق، والجزء (٦-٢٠) دار أشبيليا بالرِّياض، ولكلِّ جزءٍ تاريخ طباعة.
- تذكرة النَّحاة؛ لأبي حيَّان، تحقيق: د. عفيف عبد الرَّحمن، مؤسَّسة الرِّسالة، بيروت/ لبنان، ط (١)، العام: ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد؛ لابن مالك، تحقيق: د. محمَّد كامل بركات، دار الكاتب العربيّ، د ط، العام: ١٣٨١هـ= ١٩٦٧م.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد؛ للدَّمامينيّ، تحقيق: الشَّيخ د. محمَّد بن عبد الرَّحمن المفدَّى، مطابع الحميضيّ، الرِّياض، ط ٢، العام: ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م.
- التَّصريح بمضمون التَّوضيح؛ للشَّيخ خالد الأزهريّ، دراسة وتحقيق: د. عبد الفتَّاح بحيري إبراهيم، مطبعة الزَّهراء للإعلام العربيّ، مصر/ القاهرة، ط ١، العام: ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد؛ لناظر الجيش، تحقيق: أد. عليّ محمَّد فاخر، وَزملائه، دار السَّلام للطِّباعة والنَّشر، مصر/ القاهرة، ط ١، العام: ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م.
- التَّوطئة؛ للشَّلوبِّين، دراسة وتحقيق: د. يوسف أحمد المطوّع، د ط، العام: ١٤٠١هـ= ١٩٨١م.
- الجنى الدَّاني في حروف المعاني؛ للمراديّ، تحقيق: أ د. فخر الدِّين قباوة، وزميله، دار الكتب العلميَّة، لبنان/ بيروت، ط ١، العام: ١٤١٣هـ= ١٩٩٢م.
- حاشية الصَّبَّان على شرح الأشمونيّ، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التَّوفيقيَّة، مصر/ القاهرة، د ط، د ت.
- الخصائص؛ لابن جنّي، تحقيق الأستاذ: محمَّد عليّ النَّجَّار، دار الكتب المصريَّة، مصر/ القاهرة، د ط، د ت.
- دراسات نقديَّة؛ أد. عبد الرَّحمن مُحَمَّد أيوب، مؤسسة الصَّباح، الكويت، د ط، د ت.
- الدُّر المصون في علوم الكتاب المكنون؛ للسَّمين الحلبيّ، تحقيق: أد. أحمد الخرَّاط، دار القلم، سوريا/ دمشق، ط ١، العام: ١٤٠٦هـ= ١٩٨٦م.
- الدُّرر الكامنة في أعيان المائة الثَّامنة؛ لابن حجرٍ العسقلانيّ، دار الجيل، لبنان/ بيروت، د ط، د

ت.
- شذرات الذَّهب في أخبار من ذهب؛ لابن العماد الحنبليّ، تحقيق الشَّيخين: عبد القادر الأرناؤوط وَمحمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، سوريا/ دمشق، ط ١، العام: ١٤١٣هـ= ١٩٩٦م.
- شرح الألفيَّة؛ للمراديّ، تحقيق: أد. فخر الدِّين قباوة، مكتبة المعارف، لبنان/ بيروت، ط ١، العام: ١٤٢٨هـ= ٢٠٠٧م.
- شرح ألفيَّة ابن مالك؛ لابن النَّاظم، تحقيق: د. عبد الحميد السَّيِّد محمَّد عبد الحميد، دار الجيل، لبنان/ بيروت، د ط، د ت.
- شرح ألفيَّة ابن معط؛ لابن القوَّاس، تحقيق: د. علي موسى الشَّوملي، نشر مكتبة الخريجي، الرِّياض، ط ١، العام: ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.
- شرح بانت سعاد؛ لابن هشامٍ الأنصاريّ، تحقيق: د. محمود حسن أبو ناجي، مؤسسة علوم القرآن، سوريا/ دمشق، ط ٢، العام: ١٤٠٦هـ= ١٩٨٦م.
- شرح التَّسهيل؛ لابن مالك وابنه، تحقيق: د. عبد الرَّحمن السَّيِّد، وزميله، دار هجر للطِّباعة، مصر/ القاهرة، ط ١، العام: ١٤١٠هـ= ١٩٩٠م.
- شرح جمل الزَّجَّاجيّ؛ لابن عصفور، تحقيق: أد. صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف العراقيَّة، العراق/ بغداد، ج١، ط ١، العام: ١٤٠٠هـ= ١٩٨٠م، وج٢، ط ١، العام: ١٤٠٢هـ= ١٩٨٢م.
- شرح الرَّضيّ لكافية ابن الحاجب، تحقيق: د. حسن بن محمَّد الحفظيّ، طبعة جامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلاميَّة، الرِّياض، ط ١، العام: ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م.
- شرح شذور الذَّهب في معرفة كلام العرب؛ لابن هاشم الأنصاريّ، تعليق: الشَّيخ: محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد، المكتبة العصريَّة، لبنان/ بيروت، ط ١، العام: ١٤١٦هـ = ١٩٩٥م.
- شرح الكافية الشَّافية؛ لابن مالك، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلميّ وإحياء التُّراث الإسلاميّ، جامعة أمِّ القرى، ط ١، العام: ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.
- شرح المفصَّل؛ لابن يعيش، تحقيق: أ د. إبراهيم محمَّد عبد الله، دار سعد الدِّين، سوريا/ دمشق، ط ١، العام: ١٤٣٤هـ = ٢٠١٣م.
- الضُّوء اللامع لأهل القرن التَّاسع؛ للسَّخاويّ، دار مكتبة الحياة، لبنان/ بيروت، د ط، د ت.
- طبقات الشَّافعيَّة الكبرى؛ للسُّبكيّ، تحقيق: أد. محمود الطَّناحيّ، دار هجر، مصر/ القاهرة، ط٢، العام: ١٤١٣هـ= ١٩٩٤م

- غيث الأدب الَّذي انسجم في شرح لاميَّة العجم؛ للصَّفديّ، تحقيق: أد. عبد السَّلام الهمَّالي سُعود، دار المالكيَّة، تونس، ط ١، العام: ١٤٤١هـ = ٢٠٢١م.
- كتاب سيبويه (الكتاب)؛ تحقيق الأستاذ: عبد السَّلام هارون، مكتبة الخانجيّ، مصر/ القاهرة، خمسة أجزاء لكلّ جزء تاريخ طباعة.
- المحصول في شرح الفصول؛ لابن إيازٍ البغداديّ، تحقيق: أد. شريف عبد الكريم النَّجَّار، دار عمَّار، الأردن/ عمَّان، ط (١)، العام: ١٤٣١هـ= ٢٠١٠م.
- المستقصى في أمثال العرب؛ للزَّمخشريّ، دار الكتب العلميَّة، لبنان/ بيروت، ط ٢، العام: ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب؛ لابن هشامٍ الأنصاريّ، تحقيق: أد. عبد اللطيف محمَّد الخطيب، المجلس الوطني للفنون والأدب، الكويت، ط ١، العام: ١٤٢١هـ= ٢٠٠٠م.
- المفصَّل في علم العربيَّة؛ للزَّمخشريّ، دراسة وتحقيق: أد. فخر صالح قدارة، دار عمَّار، الأردنّ/ عمَّان، ط ١، العام: ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م.
- المقتضب، للمبرِّد، تحقيق: أد. عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميَّة، مصر/ القاهرة، ط ٢، العام:١٣٩٩هـ= ١٩٧٩م.
- منهج السَّالك في الكلام على ألفيَة ابن مالك؛ لأبي حيَّان، تحقيق: أد. شريف عبد الكريم النَّجَّار وزميله، عالم الكتب الحديث، الأردنُّ/ إربد، د ط، العام: ١٤٣٦هـ= ٢٠١٥م.
- النُّجوم الزَّاهرة في ملوك مصر والقاهرة؛ لابن تغري بردي، طبعة دار الكتب المصريَّة، مصر/ القاهرة، د ط، د ت.
- النَّحو العربيُّ نقد وبناء؛ أد. إبراهيم السَّامرَّائي، دار الصَّادق، لبنان/ بيروت، د ط، د ت.
- نزهة الألبَّاء في طبقات الأدباء؛ للأنباريّ، تحقيق الأستاذ: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربيّ، مصر/ القاهرة، د ط، العام: ١٤١٩هـ= ١٩٩٨م.
- نزول الغيث الَّذي انسجم في شرح لاميَّة العجم؛ للدَّماميني، تحقيق: أد. عبد السَّلام الهمَّالي سُعود، الدَّار المالكيَّة، تونس، ط ١، العام: ١٤٣٧هـ = ٢٠١٦م.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزَّمان؛ لابن خلِّكان، تحقيق: د. إحسان عبَّاس، دار صادر، لبنان/ بيروت، د ط، د ت.

Sources and references:

-Ahkam aloqad alwasim in the provisions of the adverb , the genitive and the division of each of them ; By Abd Alqadir bin Ahmad Alkawkabani ،

- edited by: Abd al-Rahman bin Abd Alqadir Almuallami,(Al-Irshad Library, Yemen/Sana'a, 1st edition, year 1442 AH)2021 AD

- Ertishaf adarb min lesan elarab By Abu Hayyan edited by: Dr. Rajab Othman Muhammad (Alkhanji Library, Egypt/Cairo, 1st edition, year: 1418 AH = 1998 AD)

- Al-Azhiyya in factors and letters By Alharawi edited by: Muhammad Othman (Al-Azhari Library for Heritage, Egypt / Cairo, 1st edition year: 1432 AH = 2011 AD)

- Asrar albalaga (secrets of rhetoric) By Abd Alqahir aljurjani, edited by: Abu Fahr Mahmoud Muhammad Shaker

)Al-Madani Press, Egypt/Cairo, 1st edition, year: 1412 AH = 1991 AD(

- Secrets of Arabic By Al-Anbari) investigation: Dr/Muhammad Radi Madkour and his colleague, Islamic awareness `Kuwait, 1st edition, year: 1436 AH = 2015 AD

- Secrets of Arabic; By Al-Anbari (investigation: Dr. Muhammad Radi Madkour and his colleague, Islamic awareness, Kuwait, 1st edition, year: 1436 AH = 2015 AD)

Alfiyyah Ibn Malik in grammar -and morphology

edited: Suleiman bin Abdulaziz Al-Uyouni Dar Al-Minhaj Riyadh, 1st edition, year: 1432 AH

- Alamali alnahweya (grammatical hopes) By Ibn Al-Hajeb, edited by: Dr/Hadi Hassan Hamoudi (The World of Books Lebanon/Beirut, 1st edition, year: 1405 AH = 1985 AD)

- Inbah alreat on anbah alnohat(attention of the narrators on the attention of the grammarians For the qifti)

)edited by Professor: Muhammad Abu Alfadl Ibrahim -Al-Maqtabah Alasriyah (Lebanon / Beirut, 1st edition year: 1424 AH = 2004 AD

- awdah almasalek The clearest path to Alfiyyah Ibn Malik (By Ibn Hisham Al-Ansari)

Commentary by Sheikh: Muhammad Muhyi aldin Abd alhamid / Almaktabah Alasriyah Lebanon / Beirut ed year: 1415 AH = 1994 AD

- bagiyat alwoaa among the classes of linguists and grammarians By Alsuyuti, edited by Professor/Muhammad Abu Alfadl Ibrahim (Modern Library, Lebanon / Beirut, 1st edition, year: 1427 AH = 2006 AD)

- Altebiyan in the parsing of the Quran By Al-Akbari

edited by Professor: Ali Muhammad Al-Bajjawi (Dar Al-Jeel, Lebanon / Beirut, 2nd edition year: 1407 AH = 1987 AD)

- Tahkeem alogol (Arbitration of minds) By Aladdin Ibn Aqbars edited by: Abdul Salam Alhamali Saud, (Aldar Almalikiyah Tunisia 1st edition, year : 1437 AH = 2016 AD)

- Appending and completion(tazeil anf takmil) in the explanation of the book Altashil - By Abu Hayyan, edited: Hassan Hindawi (1-5) Dar Al-Qalam, Syria/Damascus(6 and above) (Dar Ashbilia, Riyadh, twenty parts, each part with a printing date)

- Facilitating benefits and completing objectives By Ibn Malik, edited by: Dr/ Muhammad Kamel Barakat (Dar Alkatib Alarabi - ed year: 1381 AH = 1967 AD)

- Commentary on benefits facilitation By Aldamamini, edited by: Sheikh Dr. Muhammad bin Abdul Rahman Almufdi, Alhumaidhi Press, (Riyadh, 2nd edition, year: 1425 AH = 2004 AD)

- Commentary on Sibawayh's book By Abu Ali Alfarsi,. edited: Awad bin Hamad Alquzi, (Alamana Press, Dar Al-Maaref, Egypt/Cairo, and Dar Alhasani, Riyadh, six parts, each part with a printing date)

- Declaring the content of the clarification By Sheikh Khaled Alazhari

study and investigation: Dr. Abdel Fattah Behairy Ibrahim, (Alzahraa Press for Arab Media, Egypt/Cairo, 1st edition, year: 1413 AH = 1992 AD)

- Introduction By Alshalubin, study and investigation: Dr. Yousef Ahmed Almutawa

year: 1401 AH = 1981 AD

- The comprehensive biography of Sheikh al-Islam Ibn Taymiyyah over seven centuries, compiled by Muhammad Uzair

Shams and Ali bin Muhammad al-Imrani

(printed by the Suleiman bin Abr al-Aziz alrajhi Charitable Foundation, published by Dar Alam alfawa'id, Mecca, 2nd edition, year: 1422 AH*)*

-dani aldani in the letters of meanings By Almuradi, investigation: Prof. Dr. Fakhr aldin Qabawa, and his colleague, (Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Lebanon/Beirut, 1st edition, year: 1413 AH = 1992 AD)

- Alsabban's footnote to Sharh Al-Ashmouni, edited by: Taha Abdel Raouf Saad, (Al-Tawfiqiyya Library, Egypt/Cairo)

- Properties(alkhasaeys) By Ibn Jinni, edited by Professor: Muhammad Ali Al-Najjar. (Dar Al-Kutub Al-Misria, Egypt / Cairo)

- Al-Durr Al-Massoun in the Sciences of the Hidden Book By Alsamin Al-Halabi edited by: Ahmed Alkharrat (Dar Al-Qalam, Syria / Damascus 1st edition / year: 1406 AH = 1986 AD)

- The hidden pearls in the notables of the eighth century: Ibn Hajar Alasqalani (Dar Al-Jeel, Lebanon/Beirut)

- Diwan al-Mutanabbi -Beirut Printing and Publishing House, Lebanon/Beirut

year: 1403 AH = 1983 AD

- (alsabaa fi alqiraat) The seven in the readings By Ibn Mujahid, edited by: Prof. Dr. Shawqi Deif (Dar Al-Maaref, Egypt / Cairo, 3rd edition, year: 1408 AH = 1988 AD)

- Al-Shafia in the sciences of calligraphy and morphology; By Ibn alhajib

Edited by: Hassan Ahmed Othman, (The Meccan Library, Mecca, 2nd edition, year: 1435 AH = 2014 AD)

- (shazarat alzahb)Gold nuggets in the news of gold By Ibn alimad alhanbali،

edited by: Abdul Qadir alarnaout and Mahmoud alarnaout (Dar Ibn Kathir, Syria/Damascus, 1st edition, year: 1413 AH = 1996 AD)

- explanation of Alfiyyah (millennium)of Ibn Malik By Ibn al-Nazim

edited by: Dr. Abdel Hamid Alsayyid Muhammad Abdel Hamid (Dar Al-Jeel, Lebanon/Beirut)

- Explanation of the millennium(alfiyyah)By Al-Muradi investigation: Dr. Fakhr aldin Qabawa (Library of Knowledge, Lebanon/Beirut, 1st edition, year: 1428 AH = 2007 AD)

- Explanation of Ibn Mu'at's Alfiyyah By Ibn al-Qawwas, edited by: Dr. Ali Musa Alshamali (published by Al-Khuraiji Library, Riyadh, 1st edition, year: 1405 AH = 1985 AD)

- Bant Souad's explanation By Ibn Hisham Alansari - edited by: Dr. Mahmoud Hassan Abu Naji, (Foundation for the Sciences of the Qur'an, Syria/Damascus, 2nd edition year : 1406 AH = 1986 AD)

- Explanation of facilitation(Altashil) By Ibn Malik and his son,

edited by: Dr. Abd alrahman alsayyid, and his colleague (Hijr Printing House, Egypt/Cairo, 1st edition, year: 1410 AH = 1990 AD)

- Explanation of Al-Zajjaji's sentences(jomul alzajjaji) By Ibn Asfour, edited by: Sahib Abu Jannah, (Iraqi Ministry of Endowments, Iraq / Baghdad, vol -1, 1st edition, year: 1400 AH = 1980 AD, and vol. 2, 1st edition, year: 1402 AH = 1982 AD)

- Al-Radi's explanation of Kafiyat Ibn Alhajib, edited by: Dr. Hassan bin Muhammad alhafizhi, Imam Muhammad bin Saud Islamic University (Edition Riyadh, 1st edition, year: 1414 AH = 1993 AD)

- Explanation of the nuggets of gold in knowing the speech of the Arabs By Ibn Hashim Alansari, Commentary: Sheikh: Muhammad Muhyi aldin Abd alhamid (Modern Library, Lebanon/Beirut, 1st edition, year: 1416 AH = 1995 AD)

- Explanation of Alkafiya Alshafiya By Ibn Malik edited by: Dr. Abdel Moneim Ahmed Haridi, (Center for Scientific Research and Revival of Islamic Heritage, Umm Alqura University, 1st edition, year: 1402 AH = 1982 AD)

- Explanation of Al-mofassal By Ibn Yaish, edited by: Prof. Dr. Ibrahim Muhammad Abdullah , Dar Saad aldin, (Syria/Damascus, 1st edition, year: 1434 AH = 2013 AD)

- The shining light (ado alamee)of the people of the ninth century By Alsakhawi,(Alhayat Library House, Lebanon/Beirut)

- Tabagat alshafi`i alkobra (major shafi`i classes) By Alsubki,

edited: Mahmoud Altanahi, Dar Hajar (Egypt / Cairo, 2nd edition, year: 1413 AH = 1994 AD)

- Ghaith aladab (Ghaith literature) that was coherent in explaining the Lamiyatil ajam By Al-Safadi, edited: ed. Abdul Salam Alhmali Saud, (Dar Almalikiyah, Tunisia, 1st edition, year: 1441 AH = 2021 AD)

- Kitab Sibawayh (The Book) Verified by Professor: Abdul Salam Haroun, Alkhanji Library, Egypt/Cairo, five parts, each part with a printing date(

- Revealing the faces of the seven readings, their reasons and arguments, by Makki Alqaisi, edited by: Dr. Mohieddin Ramadan, (Alresala Foundation, Lebanon/Beirut, 3rd edition, 1404 AH = 1984 AD)

- Al-Mustaqas fi amthal Alarab ; By Alzamakhshari (Dar Alkutub Alilmiyya, Lebanon / Beirut, 2nd edition, year: 1407 AH = 1987 AD)

- Mughni Allabib on the books of Arabs By Ibn Hisham Alansari

edited: Abdul Latif Muhammad Alkhatib, (National Council for Arts and Literature, Kuwait, 1st edition, year: 1421 AH = 2000 AD)

- Almufassal in Arabic Science By Alzamakhshari, study and investigation by: Dr. Fakhr Saleh Qadara (Dar Ammar for Publishing and Distribution, Amman / Jordan, 1st edition, year: 1425 AH = 2004 AD)

- Almuqtadib by Almubarrad, edited: Abdul Khaleq Adima (Supreme Council for Islamic Affairs, Egypt / Cairo, 2nd edition, year: 1399 AH = 1979 AD)

- Al-Salik's approach to speaking about Ibn Malik's Alfiyya By Abu Hayyan, edited: Sharif Abdel Karim Alnajjar and his colleague, The Modern Book World, Jordan/Irbid Year: 1436 AH = 2015 AD

-The shining stars(alnejoom alzahira) of the kings of Egypt and Cairo; By Ibn Taghri Bardi published by the Egyptian House of Books Egypt/Cairo

- Nozhat alalba in the classes of writers (tabaqat al-odaba) By Alanbari

edited by Professor: Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim, (Dar Al-Fikr Al-Arabi, Egypt / Cairo year: 1419 AH = 1998 AD)

- The descent of rain (nezol algaith) which was coherent in explaining the Lamiyatil ajam By Aldamamini, edited: Abdul Salam Al-Hamali Saud, Al-Dar Almalikiyah, Tunisia, 1st edition, year: 1437 AH = 2016 AD

- (wafiyat alayan & anbba abna alzaman) By Ibn Khallikan, edited by: Dr. Ihsan Abbas (Dar Sader, Lebanon/Beirut).